

مسألة الحكمة في تذكير قريب

في قوله تعالى

إن رحمة الله قريب من المحسنين

للعلامة ابن هشام الأنصاري
(٧٠٨ - ٧٦١هـ)

تحقيق الدكتور
عبد الفتاح الحموز
رئيس قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة

دار عمار

مسألة

الحكمة في تذكير قريب

في قوله تعالى

إن رحمة الله قريب من المحسنين

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

دار عمّار
عمان - الاردن
ص ب - ٨٢٠٧٧ - هاتف - ٦٦٤٤٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

للنحويين في تذكير (قريبٌ) في قوله تعالى: « إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين » تأويلاتٌ كثيرةٌ أوصلها الشهابُ في (حاشيته) إلى خمسةَ عشرَ وجهاً من غير أنْ يُدوِّنها جميعها، ولقد حاوَلت استقصاءَها لإخراجها في مُصَنَّفٍ، ولقد سرَّني أنَّ السيوطي قد دَوَّن مُعظمها في مؤلّفه النفيس (الأشباه والنظائر في النحو) عُمدته في ذلك مُصنَّفا ابن مالك وابن هشام في هذه المسألة، فَرأيتُ بعد أن قُمتُ بجمعها أن أُخرجَ مُصنَّفَ ابن هشام المشار إليه محققاً موشىً بتلك الشروح الوافية لكلِّ ما رأيت أنَّه قد أغفلهُ أو أوْجَزَ الحديث فيه وبما قد تناساه من أوجُهٍ.

وبَيْنا أنا أبحثُ جاداً بالسؤال وغيره عمَّا في بيوت أهل العلم في منطقة الإحساء في المملكة العربية السعودية من مخطوطات نفيسة لكثير من تآليفِ أجدادِنا القدماء التي لَمّا ترَ النورَ بَعدُ، أمَدَّني أحدُ طلبتي الأفاضل في قسم الشريعة (يحيى أبو بكر) بمخطوطة كانت ضالتي ومطلبي، فَشَرعتُ بتحقيقها ودراستها بعد الاهتداءِ إلى أخرى في المكتبة الظاهرية بدمشق.

ولعل هذا المصنَّفَ النفيسَ بما عليه من شروح وتعليقات يزيل ما علق بتأْويل هذه الآية الشريفة من غبار الغموض والتساؤل اللذين تولِّدُهما بعض أوجُهِهِ التي تطالعُ القارىء في مظانِّ إعرابِ القرآنِ وتفسيره.

ولقد رأَيْتُ أنْ أقدِّمَ لَهُ بحديثٍ موجَز جداً عن مصنّفه لأنَّه مَسْرَحٌ رَحبٌ لكثير من الدراسات التي سبقتني، ولقد حاوَلتُ أنْ أستقصيَ تآليف هذا المُصَنِّفِ مخطوطها ومطبوعها ومفقودها مكتفياً في هذا التقديم بتدوين أسمائها والإشارة إلى المطبوع والمخطوط والمفقود منها. ولقد أتْبَعْتُ ذلك بوصفٍ لمخطوطتي هذا المصنّف.

ولقد اتَّخَذْتُ منهجاً في التحقيق قد يتراءى للقارىء الكريم مغايراً لما عليه كثير من المحققين في كثرة استقصاء كلّ ما يدور في فلكِ مسائله هاجراً ما عليه هؤلاء

من حيث الاكتفاءُ بالإشارة إلى ما في النسخ من تغايرٍ في الألفاظ وغير ذلك من المسائل المعهودة في التحقيق، لأنني لو حَذَوْتُ حَذوَهم لما أزلتُ كثيراً من غوامضه التي تتطلب من القارىء العودة إلى مظانِّ هذه المسألَةِ المختلفة.

واللهَ أسألُ أنْ يوفّقَنا عالمينَ ومتعلمينَ لخدمة كتابهِ العزيز ولغته الفصحى، وأنْ يجنبنا عَثَراتِ ما قد يَقع منّا من هَفَواتٍ وزلاتٍ، وأن يجزينا خيراً، وهو خيرُ ناصرٍ ومعينٍ.

المحقّق
الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بالاحساء



ابن هشام الأنصاري

لقد آثَرْتُ أنْ أتحدَّث عن ابن هشام الأنصاري، حياته وآثارِه بإيجازٍ شديدٍ، لأنَّ بعض الدارسين[١] قد وفَّوا هذه المسألةَ بحثاً واستقصاءً، ولقد رأيت أنْ أتحدث عن حياته وآثاره العلمية.

حياته[٢]:

هو عبدُالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام بن جمال، أبو محمد الأنصاري، المصري، المشهور بابن هشام الأنصاري، وقيل إنَّه خَزرجي حملاً على ما ذهب إليه الشيخ محمد الأمير في حاشيته على (مغني اللبيب).

وُلدَ الشيخ الفاضلُ في مصر، في يوم السبت من الخامس من ذي القعدة (عام ٧٠٨ هـ) على الأرجح، وقيل إنَّ مولِده كانَ بعد (عام ٧١٠ هـ). وتوفي في القاهرة (عام ٧٦١ هـ، أو ٧٦٢ هـ، أو ٧٦٣ هـ).

وللشيخ ولدان هما محمد الملقب بمحب الدين، وعبد الرحمن. والشيخ ذو ثقافةٍ واسعةٍ، أكسبته مكانةً علميةً مرموقة وشهرةً فائقةً، جعلتهُ يتربع على عرش علم النحو بلا منازع في ذلك الوقت، ولعلَّ ما يعزّز ذلك ما تطالعنا به بعض المظانّ التي تَرْجَمَت له، ومن ذلك ما جاء في (بغية الوعاة): «النحويُّ الفاضل، العلاَّمة المشهور، أبو محمد...، وتصدَّر لينْفَعَ الطالبينَ، وانفردَ بالفوائدِ الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبَة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار

(١) انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية للدكتور هادي نهر ١/٣٠، مقدمة شرح شذور الذهب للشيخ محيي الدين عبد الحميد: ٥-٩، مقدمة المسائل السفرية في النحو للدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة كلية اللغة العربية، بغداد، عدد: ١٦، ١٩٧٢م (مقدمة إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل للدكتور هاشم طه شلاش، مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، ١٩٧١ مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب للدكتور علي فوده).

(٢) انظر في ترجمته بالإضافة إلى ما مر: الأعلام: ٤/٢٩، معجم المؤلفين ٦/١٦٤، شذرات الذهب: ٦/١٩١. بغية الوعاة: ٢/٦٨-٧٠ حاشية الأمير على مغني اللبيب: ١/٢، حسن المحاضرة: ١/٥٣٦، دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٥ الدرر الكامنة: ٢/٤١٥ - ٤١٧، روضات الجنات: ٣٤٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/٥. طبقات الشافعية: ٦/٣٣، ٢٩٦، كشف الظنون: ١٢٤/١٥٤، ٤٠٦، ٥٦٣، ٥٦٤، ٦٠٤، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٣٣٢، ١٣٥٢، ١٤٧٧، ١٥٦١، ١٦٦٩، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٨١٨، إيضاح المكنون: ٢/٢٤٣، ٤٢٢. ٦٠٧ هدية العارفين: ١/١٦٥، المدارس النحوية: ٣٤٦، مفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/١٩٨-١٩٩، النجوم الزاهرة: ١٠/٣٣٦، البدر الطالع: ١/٤٠٠-٤٠٢.

على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريدُ، مسهباً وموجزاً، مع التواضع، والبر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب»[٣].

ولقد لقبه معاصره السبكي[٤] بنحوي هذا الوقت. وهو عند ابن تغرى بردى[٥] عالمٌ في عدة علوم ولا سيما علم العربية.

وقال فيه ابن خلدون: «وَصَلَ إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجُلٍ من أهلِ الصناعة العربيَّة من أهلِ مصر، يُعْرَف بابن هشام، وظهر من كلامهِ أنَّه استَولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهلِ طبقتها، لعظم ملكته وما أحاطَ بهِ مِنْ أُصول ذلك الفنّ وتفاريعهِ، وحُسنِ تصرُّفه فيه، ودَلَّ على أنَّ الفضلَ ليسَ منحصِراً في المتقدمين»[٦].

وقالَ فيهِ أيضاً: «ما زلنا ونحن بالمغرب نَسْمَعُ أنَّه ظهرَ بمصر عالِمٌ بالعربية، يُقالُ له ابن هشامٍ، أنحى من سيبويه»[٧].

ولعلَّ هذه المكانةِ المرموقة وهذا التبحر في هذا الفن وما يدور في فلكه يعودان إلى ثقافته الواسعة، من اختلافٍ إلى المدارس والمساجد وغيرهما من منابع العلم الثرَّة، ودِراسةٍ للفقهِ الشافعي وغيره ودواوين الشعر والقراءات القرآنية في حلقات الدرسِ وغيرها، ولعلَّ ما يُعزّز ذلك أنَّه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمسِ سنين[٨].

ولعلَّ من أشهرِ شيوخهِ تاجَ الدين الفاكهاني (متوفى ٧٣١ هـ) الذي قرأ عليهِ بعض مسائل النحو، وبدرَ الدين بن جماعة (متوفى ٧٣٣ هـ) الذي أَخذَ عنهُ الحديثَ، وتاجَ الدين التبريزي (متوفى ٧٤٦ هـ)، وابنَ المرحِّل (متوفى ٧٤٤ هـ).

---

(٣) بغية الوعاة: ٢/٦٨ ـ ٦٩

(٤) انظر طبقات الشافعية: ٦/٣٣

(٥) انظر النجوم الزاهرة: ١٠/٣٣٦

(٦) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢

(٧) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢، وانظر بغية الوعاة: ٢/٦٩

(٨) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٩

وسَمِع على أبي حيان النحوي ديوان زهير بن أبي سلمى من غير أن يلازمه أو يقرأ عليه، ولقد شرح من مصنَّفاته (اللمحة البدرية) كما سيأتي فيما بعدُ. ولعلَّ من أبرز تلاميذه ابن الملاح الطرابلسي، وعلي بن أبي بكر البالسي، وابن الفرات، ومحب الدين بن هشام، وابن الملقن، وابن اسحق الدجوى، وغيرهم.

آثارُهُ العلمية:

لقد صَنَّف ابن هشام في اللغة والنحو والفقه وغير ذلك من العلوم، ولقد وصلت إلينا بعض هذه التصانيف، فمنها ما طُبع محققاً، ومنها ما يزالُ في انتظار دارسي العربية ليزيّنوا بها مكتبتنا النحوية وغيرها.

وإليك ما استطعت الاهتداء إليه من تصانيفه المطبوعة:

(١) الإعراب عن قواعدِ الإعراب[٩].

(٢) الألغاز النحوية[١٠].

(٣) إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل[١١].

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[١٢].

(٥) الجامع الصغير في النحو [١٣].

(٦) شرح (بانت سعاد)[١٤].

---

(٩) حققَه الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.

ونشره الدكتور علي فوده، ١٩٧١، مع دراسة علمية في مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض. وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧) أنّه طُبع في الآستانة ومصر، وأن الشيخ خالداً الأزهري قد شرحه. وقد شرحه أيضاً صالح بن سليمان، وسماه: «إفصاح الإعراب عن قواعد الإعراب». انظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، كتاب آداب اللغة العربية وعلومها: ٣/٢٦٤ وتوجد في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء نسخة باسم قواعد الاعراب.

(١٠) لقد طُبع أكثر من مرةٍ، وآخرها في النجف عام ١٩٦٧م.

انظر في ذلك مقدمة المسائل السفرية: ٤. وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧)

(١١) حققَه الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة كلية اللغة العربية، بغداد، عدد: ١٦، ١٩٧٢م. انظر في ذلك مقدمة المسائل السفرية: ٤.

(١٢) حققَه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع طبعات عديدة لكثرة تداوله ولحاجة المريدين إليه.

(١٣) نشرهُ وحققَه وعلقَ عليه محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح، دمشق، ١٩٦٨م. ولقد ذكر الدكتور هادي نهر (مقدمة شرح اللمحة البدرية ١/٨٠) أنَّه مخطوط وذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنَّه طبع بباريس.

(١٤) لقد طُبع أكثر من مرةٍ، طبعه جويدي في ليبزج عام ١٨٧١م، ثم طُبع في القاهرة ثلاث طبعات ١٢٩٠ هـ، ١٣٠٤ هـ، ١٣٠٧ هـ. وطبع أيضاً في سنة ١٣٢١، الميمنية.

(٧) شرح اللمحة البدرية لأبي حيَّان النحوي[١٥].

(٨) المسائل السفرية في النحو:

لقد حققَّه الدكتور حاتم صالح الضامن[١٦]، واختار له هذا العنوان معتمداً على السيوطي في (بغية الوعاة)، وحاجي خليفة في (كشف الظنون)، وإسماعيل باشا في (هدية العارفين).

ولقد اعتمد في إخراج هذا المصنَّف محققّاً على نسختين مخطوطتين في المكتبة الأحمدية بتونس، وقابل ما فيهما بما في (الأشباه والنظائر)، وذكر أنَّ هناك نسخةً مخطوطةً في ليدن باسم (مسائل في النحو وأجوبتها)، وأُخرى في برلين باسم (رسالة في انتصاب: لغةً، وفَضْلاً، وخلافاً، وأيضاً، وهَلُمَّ جَرًّا)، وأخرى في دار الكتب المصرية تحمل الاسم السَّابق. أمَّا نسخة دار الكتب الوطنية (رقم ٢٣٣٨) فتحمل الاسم (رسالة في توجيه النصب)، والنسخ الأُخرى جاءت بلا عنوان.

وعزَّز الدكتور الفاضل اختيار هذا الاسم لمثل هذه المسائل بأنَّ ابن هشام ذكر في بداية هذا المصنف أنَّه أَلَّفهُ جواباً عن سؤالٍ وُجِّهَ إليه وهو على جناح السفر.

ولقد تناسى الدكتور الفاضل نسخة دار الكتب الظاهرية في دمشق، وهي باسم (رسالة في توجيهات بعض ألفاظ استعملها المؤلفون)، وهي تحت رقم (٧٦٢٥ عام).

ولقد عدَّ الدكتور هادي نهر (رسالة في انتصاب: لغةً، وفضلاً، وأيضاً، وهَلُمَّ جرًّا[١٧] والمسائل السفرية)[١٨] كتابين لالتباس الأمر عليه إنْ أراد بالمسائل السفرية التي حققَّها الدكتور حاتم صالح الضامن كما مرَّ.

وبعدُ: فَلَستُ أَتَّفق مع الدكتور الفاضل في اختيار هذا الاسم لهذا المُصنَّف لأنَّ هناك مصنَّفاً آخر يذكر في مقدمته ابن هشام أنَّه إجابات عن أسئلةٍ سُئِلَ عنها في

---

(١٥) حققَّه الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م - ١٣٩٧ هـ.

(١٦) مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

(١٧) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٨١/١

(١٨) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٩١/١

أسفارهِ، وهذا المصنف منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم: (٦٩٤٤ عام)، وهو باسم «مسائل وأَجوبتها في النحو»، وهو الاسم نفسه لمخطوطة ليدن كما مرَّ، ولعلَّ ما يُعزّز كونَ هذه المسائل غير التي في (المسائل السفرية) المحققة ما جاء في هذه النسخة بعد البسملة: «أَمَّا بعدَ حمدِ الله على أفضالهِ حمداً كثيراً.. فإنّي ذاكرٌ في هذه الأوراق مسائلَ سُئِلْتُ عنها في بعض الأسفار، وأَجوِبة أَجبْتُ بِها على سبيل الاختصار....».

وآخرها: «وإما: موصولة، ويأتي المذهبان في رابط الجملة، قال مؤلفه الشيخ جمال الدين بن هشام: سُئِلتُ عنها بالحجاز الشريف في عام سبعةٍ وأَربعينَ وسبعمائةٍ، واللهُ الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب»[١٩].

وفي دار الكتب الظاهرية نسخة أُخرى من هذه المسائل تحت رقم: (١٠٥٤١ عام)، وهي باسم (من مسائل ابن هشام وأجوبتها).

ولعلَّ في جعل هذا المصنَّفِ المحقَّقِ باسم (رسالة في انتصاب: لغةً: وفضلاً، وأَيضاً، وَهَلُمَّ جَرًّا) أو (رسالة في توجيهات بعض أَلفاظٍ استعملها المؤلفون) بُعداً عما قد يوقعُ في حيرةٍ من أَمرِ هذين المصنفين، ولعل الاسم الثاني اكثر دقةً ودلالة عمَّا في هذا المصنّف من مسائل.

وإنّني لأذهَبُ إلى أنَّ السيوطي وغيره ممَّن ذكروا في مظانهم (المسائل السفرية) يريدون ما سُئلَ عنه ابن هشام من مسائل في رحلته إلى مكة المكرمة

(٩) شرح السيرة:

وهو شرح قصيدة البوصيري في مدح الرسول - ﷺ - ولقد صَنَّفَه الدكتور هادي نهر[٢٠] في قائمة المطبوع من غير أن يذكر من أشرفَ على طبعهِ أو مكان الطبع. ورجَّح الدكتور حاتم صالح الضامن[٢١] أنْ يكون شرح

(١٩) انظر في ذلك أيضاً فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية - النحو): ٤٦٥

وبعد أن انتهيت من تحقيق هذا المصنف صدر المصنّف المشار اليه باسم (المسائل السفرية في النحو) بتحقيق الدكتور علي حسين البواب الذي تبع السيوطي وغيره في اختيار هذا العنوان أيضاً.

(٢٠) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٦٣/١.

(٢١) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦.

قصيدة كعب بن زهير في مدح الرسول (بانَت سعادُ)، لأنَّ من العلماء من يُسمّيها البردة: «شرح البُردة: وهو شرح قصيدة البوصيري، ويُخيَّلُ لي أنَّه شرح (بانت سعادُ) لأنَّ من العلماء مَن يُسمِّيها البردة، وذكر د. رشيد أنه مطبوع، ولم أقف على ذلك عند غيره».

ولست أَتفق معه في هذا المذهب لأنَّ البردتين قد اشتهرتا، فشرحهما ابن هشام كما شَرَحهما غيره، ولعلَّ ما يُعزِّز ذلك أيضاً أنّ السيوطي[٢٢] قد نسب إليه هذا الشرح أيضاً.

ولعل الدكتور الفاضل قد تبع فيما ذهب إليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمته لِ (شرح شذورِ الذهب): «شرْح البردة: ذكره السيوطي، وربّما كان هو (شرح بانت سعادُ) الآتي»[٢٣].

(١٠) شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه[٢٤].

(١١) شرح قطر الندى وبلِّ الصدى[٢٥].

(١٢) فوح الشذا بمسألةِ كذا[٢٦] لأبي حيان النحوي.

(١٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[٢٧].

(١٤) مسائل في إعراب القرآن.[٢٨].

أما تصانيفهُ التي ما زالت مخطوطة فهي أكثر من سابقتها، وإليك ما استطعت الاهتداء إليه عمدتي في ذلك من سبقني في الترجمة لابن هشام والبحث في أماكن

(٢٢) انظر بغية الوعاة: ٦٩/٢

(٢٣) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧

(٢٤) طُبع عدة مرات، وحققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وهو كثير التداول لأهميته ولحاجة المريدين إليه. ولقد شرح الشذور غير ابن هشام، ومن هؤلاء السيوطي، وبدّر الدين حسن بن أبي بكر القدسي الحلبي، وزكريا بن محمد الأنصاري.

انظر: كشف الظنون: ٤٩/٢، إيضاح المكنون: ٤٢/٢، مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٦٣/١.

(٢٥) طُبع عدة مرات، وحققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ولأهميته ترجمه المستشرق الفرنسي جوجيه الى الفرنسية، وطُبع في ليدن عام ١٣٠٥ هـ. انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٦٥/١

(٢٦) حققه الدكتور أحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٣م

(٢٧) طبع عدة مرّات بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع أيضاً عدة مرّات بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ومراجعة سعيد الأفغاني.

(٢٨) حققه الدكتور صاحب أبو جناح، نُشر في مجلة المورد، عدد: ٣، بغداد، ١٩٧٤م

المخطوطات أو مظان تلك المخطوطات المصنفة:

(١) مسألة في قوله تعالى: «إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المُحسنين»[٢٩]، وهو المصنف الذي نُحقِّقه، ولم يُشرْ أيٌّ مِمَنْ ترجم لابن هشام إلى النسخة التي بين أيدينا كما سيأتي فيما بعدُ.

(٢) مسألة اعتراض الشرطِ على الشرط: وهو المصَنَّفُ الذي سَينشَرُ بتحقيقنا قريباً، وفي أيدينا نُسخَةٌ مخطوطة لم يُشرْ إليها أيٌّ مِمَنْ ترجم لابن هشام، وهي نسخةٌ عثرنا عليها عند أهل العلم من الأحساء في المملكة العربية السعودية. ولهذا المصنّف نسخة أُخرى في ليدن.

(٣) المباحثُ المرضية المتعلقة بمَنْ الشرطية: لهذا المصنَّف ثلاث نسخ بدار الكتب المصرية (٧٣٠ مجاميع، ٤٥٩ مجاميع).

وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخَةٌ أُخرى لم يُشرْ إليها أيٌّ ممن ترجم لابن هشام قَبْلَنا[٣٠]، وهي تحت رقم: ١٠٩٨٢ عام. وتوجد منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ويدور هذا المصنَّفُ في فلك مسائلَ متعلقه بـ (مَنْ) الشرطية وغيرها مِن أسماءِ الشرط وقَعَ البحثُ فيها بين ابن هشام وتقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي.

(٤) مسائل وأجوبتها[٣١].

(٥) نبذة مِنْ قواعدِ الإعراب:

ذكر ابن هشام في مقدمتها أنَّه اختصرَها من قواعد الإعراب تسهيلاً على الطلاب: «هذه نُبذة يسيرة اختصرتُها مِن قواعدِ الإعراب تسهيلاً على الطلاب، وتقريباً على أُولي الألباب، وتَنحْصِرُ في ثلاثَةِ أبواب».

وهذه الرسالة في دار الكتب الظاهرية تحت رقم (١٠٣٧٣ عام)، وتقع في ورقتين (١٤ أ ق ـ ١٥ ب ق) من مجموع عدد أوراقه ست عشرة ورقةً.

---

(٢٩) الأعراف: ٥٦

(٣٠) انظر في ذلك أيضاً فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٤٦٥

(٣١) انظر الصفحة: ٩

وتوجد من هذه الرسالة نسختان أُخريان في دار الكتب الظاهرية أيضاً تحت الرقمين (١٠٤٥٠ عام، ١٠١٠٦ عام). ولم يُشرْ إلى هذه الرسالة أيٌّ مِمَّن ترجم لابن هشام قبلي فيما أعلم[٣٢].

ولقد جاءت هذه الرسالة باسم (نكتة من الإعراب) في نسختين أُخريين في دار الكتب الظاهرية، الأولى تحت رقم (١٨٤٦ عام)، والثانية تحت رقم (١٨٤٥).

وأوّل النسخة الأولى بعد البسملة: «هذه نكتة يسيرة اختصرتها مِن قواعدِ الإعراب تَسهيلاً على الطلاب وتقريباً على أولي الألباب، وتقع في ثلاثة أبواب..»

(٦) موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

توجد منه أربع نسخ في دار الكتب المصرية[٣٤]، ونسخٌ في مكتبتي برلين وباريس[٣٥].

وتوجد أَيضاً نسخةٌ منه في دار الكتب الظاهرية، تحت رقم ١٠٥٤٥ عام، وهي نسخة لم يُشِرْ إليها أيٌّ مِمَّن تَرجمَ لابن هشام ـ فيما أعلمُ ـ قبلي.

وأوّل هذه النسخة: «أمَّا بَعْدَ حمدِ الله الفاتحِ عندَ الأَعواز، المانحِ بالإيجاز، جاعل علم العربية في العلوم كالطراز، فبه تفكّ الألغاز..»

ولقد نقل السيوطي في (الأَشباه والنظائر)[٣٦] من هذا المصنَّف.

(٧) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

منه نسخ[٣٧] في مكتبة المتحف العراقي (رقم ٣٨٣٩)، ودار الكتب المصرية (١٨ ش).

---

(٣٢) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٥٢١

(٣٣) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٥٢٩

(٣٤) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٦

(٣٥) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧

(٣٦) انظر: ٣/٤

(٣٧) انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٠، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٥

(٨) تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة:

توجد منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم: ١٢١٠.

(٩) حواش على الألفية:

توجَدُ منه نسخة في دار الكتب المصرية[٣٨].

(١٠) شرح اللب:

توجد منه نسختان في دار الكتب الظاهرية منسوبتان إلى ابن هشام، الأولى تحت رقم: ١٧٧٧ عام، والثانية تحت رقم: ١٧٦٧ عام.

واللب هو كتابٌ لَخَّص فيه ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر علي البيضاوي الشيرازي الكافية في النحو لابن الحاجب[٣٩].

ولم تذكر المظانُّ التي عُدنا إليها هذا المصنَّف منسوباً لابن هشام، أما الذين ترجموا لابن هشام فلم يُشر أحدٌ منهم - فيما أعلم - إلى هذا الشرح.

ويوجدُ في دار الكتب الظاهرية متن اللب تحت رقم: ١٠١٢٨ عام.

(١١) رسالة في استعمال المنادى في تسعِ آياتٍ من القرآن: منها نسخة في مكتبة برلين[٤٠] (رقم: ٦٨٨٤)

(١٢) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية:

وهذا المصنف في شرح شواهد اللمع لابن جني، وتوجد منه نسخة في برلين[٤١] (رقم: ١٢٠٩٧).

(١٣) شرح الجمل للزجاجي:

توجد نسخة[٤٢] من هذا الشرح في المكتبة الأحمدية بحلب رقم: ٩٧٦.

---

(٣٨) انظر بروكلمان، الملحق: ٢/١٦، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٥

(٣٩) انظر مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية، النحو): ٣٣٦.

(٤٠) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧.

(٤١) انظر: مقدمة شرح شذور الذهب: ٧، مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٣، دائرة المعارف الإسلامية: ١/٢٩٦، هدية العارفين: ١/٢٦٥.

(٤٢) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٣.

وقيل إنَّه شرح لشواهد جمل الزجاجي[٤٣].

(١٤) شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية:

توجد منه نسخة في ليدن[٤٤].

(١٥) شرح الملح وموارد المنح:

توجد منه نسخة في برلين (٢٠٩٧)[٤٥].

(١٦) مختصر الانتصاف من الكشاف:

توجد نسخة منه في برلين ومكتبة الأزهر[٤٦].

(١٧) مسألة في تعدُّدِ ما بعد (إلَّا) على ثلاثة أقسام[٤٧]: توجد نسخة من هذه المسألة في مكتبة خسروباشا في تركيا[٤٨].

(١٨) مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته: توجد نسخة من هذه المسألة في مكتبة خسروباشا في تركيا[٤٩].

ولقد نقل السيوطي هذه المسألة في (الأشباه والنظائر)[٥٠].

(١٩) رسالة في إعراب (أنت أعلمُ ومالك)[٥١].

(٢٠) رسالة في إعراب بعض الكلمات:

توجد نسخة منها في دار الكتب المصرية (١٢٨ نحو).

(٢١) رسالة في التنازع:

توجد نسخة[٥٢] منها في دار الكتب المصرية (٤٦٩ نحو).

(٢٢) رسالة في (كاد) وأخواتها:

(٤٣) انظر: كشف الظنون: ٢/٦٦٤، هدية العارفين: ١/٦٥

(٤٤) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٨

(٤٥) انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٨٦، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٥

(٤٦) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٨

(٤٧) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦

(٤٨) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦

(٤٩) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦

(٥٠) انظر: ٤/٥٦ ـ ٦٢

(٥١) انظر الأشباه والنظائر: ٤/٦٧ ـ ٧٤

توجد نسخة منها في دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو)

(٢٣) رسالة في معاني حروف النحو:

توجد نسخة منها في دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو)

(٢٤) رسالة في قوله تعالى: «ولله على الناس حج البيتِ من استطاعَ إليهِ سبيلا»[٥٢].

(٢٥) رسالة في (على أيِّ شيء رُفعَ: وخيرٌ منك) في قول جابر رضي الله عنه: «كان يكفي مَن هو أوفى منك شعراً وخيرٌ منك»[٥٣].

(٢٦) مطالع السرور بين مقرّر القطر والشذور:

توجد نسختان منه في دار الكتب المصرية (رقم: ٩٢٩ هـ، ٩٣٣ نحو)[٥٤].

أمّا تصانيفه التي لم تصل إلينا فهي كثيرة، ومنها ما يلي: -

(١) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل:

ذكر السيوطي[٥٥] أنه في عدة مجلدات.

(٢) التذكرة في النحو:

ذكر السيوطي[٥٦] أنه في خمسة عشر مجلداً، ولقد نقل منه في (الأشباه والنظائر) في مواضع[٥٧].

(٣) الجامع الكبير في النحو[٥٨].

(٤) رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة:

ذكر السيوطي[٥٩] أنَّه في أربعة مجلّدات.

(٥) شرح الشواهد الصغرى:

---

(٥٢) انظر الأشباه والنظائر: ٤/٧٤ - ٧٧

(٥٣) انظر الأشباه والنظائر: ٤/٧٨ - ٧٩

(٥٤) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٦

(٥٥) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٨ - ٦٩، وانظر: الدرر الكامنة: ٢/٤١٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/٥، البدر الطالع: ١/٤٠٠.

(٥٦) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٨ - ٦٩، وانظر البدر الطالع: ١/٤٠٠.

(٥٧) انظر: ٣/٢٨، ٥٩، ١٢٥

(٥٨) انظر: بغية الوعاة: ٢/٦٩، الأعلام: ٤/٢٩١، شذرات الذهب: ٦/١٩٢.

(٥٩) انظر بغية الوعاة، ٢/٦٩، وانظر: كشف الظنون: ١/١٥٤، هدية العارفين: ١/٤٦٥

ذكره السيوطي[٦٠]، وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[٦١] أنَّه لا يدري أهو كتاب الروضة السابق أم هو كتاب آخر.

(٦) شرح الشواهد الكبرى[٦٢].

(٧) شرح التسهيل:

وهو في عدَّة مجلدات[٦٣]، وقيل إنه لم يكمل[٦٤].

(٨) عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب:

ذكر السيوطي[٦٥] أنّه في مجلدين.

(٩) القواعد الصغرى في النحو[٦٦].

(١٠) القواعد الكبرى في النحو[٦٧].

(١١) كفاية التعريف في علم التصريف[٦٨].

(١٢) رسالة في أحكام لو، وحتى[٦٩].

(١٣) شرح أبيات ابن الناظم[٧٠].

(١٤) شرح الجامع الصغير في الفروع لمحمد بن الحسن الشيباني[٧١]

(١٥) حواشٍ على التسهيل[٧٢].

(١٦) حواشٍ على شرح الألفية لابن الناظم[٧٣].

---

(٦٠) انظر بغية الوعاة: ٦٩/٢، وانظر البدر الطالع: ٤٠٠/١

(٦١) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٨

(٦٢) انظر بغية الوعاة: ٦٩/٢، البدر الطالع: ٤٠٠/١

(٦٣) انظر: بغية الوعاة: ٦٩/٢، الدرر الكامنة: ٤١٦/٢

(٦٤) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٥/١، البدر الطالع: ٤٠٠/١

(٦٥) انظر بغية الوعاة: ٦٩/٢، وهو في شرح التصريح على التوضيح: ٥/١: عدة الطالب في تصريف ابن الحاجب. وانظر البدر الطالع: ٤٠٠/١.

(٦٦) انظر بغية الوعاة: ٦٩/٢

(٦٧) انظر: بغية الوعاة: ٦٩/٢، هدية العارفين: ٤٦٥/١

(٦٨) انظر: مقدمة الجامع الصغير في النحو: هـ، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٧

(٦٩) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٥/١

(٧٠) انظر خزانة الأدب: ٩/١

(٧١) انظر مقدمة الجامع الصغير في النحو هـ وانظر: كشف الظنون: ٤٦٣/٢، هدية العارفين: ٤٦٥/١

(٧٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٥/١، وذكر الشيخ خالد الأزهرى أنه في مجلدين.

(٧٣) انظر: بغية الوعاة: ٦٩/٢، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٥٦/٢.

ابن هشام ومسألة الحكمة

تدور في فلك قوله تعالى: «إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المحسنين»[1] تأويلاتٌ وتقديرات كثيرة، إذ لا يخلو أيٌّ من مظان هذه المسألة من هذه التأويلات والتقديرات، فمظانُّ إعراب القرآن وتفسيره تُعَدُّ نبعاً ثرًّا لها، والقول نفسه بالنسبة لمظان النحو التي بَسَطَت الحديث في اكتساب المضافِ التأنيثَ او التذكيرَ من المضاف إليهِ.

وتُطِلُّ من هذه التاويلاتِ والتقديراتِ الردودُ النحويةُ المختلفةُ من حيثُ الانتصارُ لهذا الوجه أو ابطالهُ وإفسادُه، وهي مسألة انتهت ببعض النحويين إلى الطعن والإزراء لأولئك الذين يختلفون معهم فيما يرونَهُ من تأويلات، ولعلَّ خيرَ شاهدٍ على ما نَذْهَبُ إليه ما دار بين ابن مالك والعلامة مجدالدين الروذراوي، ولقد حفظ لنا العلامة السيوطي ذلك في (الأشباه والنظائر) حاذفاً من هذه المسألة ما لا تعَلُّقَ له بها من الطعْنِ والإزراء.

ومن النحويين من أفرد لهذه المسألة مصنَّفاً خاصّاً، ومن هؤلاء[3] ابن مالك وابن هشام.

ولعلَّ ابن هشام في (مسألة الحكمة) هذه يعدُّ أكثرَ استقصاءً وجمعاً، إذْ دَوَّن فيها أربعةَ عشرَ وجهاً، أمَّا ابن مالك كما يتراءى لي فقد اختارَ أوجهَها وأكثرَها شيوعاً، فاكتفى بستَّةٍ.

أمَّا غير ابن هشام من أصحاب مظانِّ إعراب القرآن وتفسيره فلم يوصلها أحدٌ منهم إلى أربعة عشرَ وجهاً إلّا الشهاب[4] الذي ذكر أنَّ فيها خمسة عشرَ وجهاً من غير أنْ يُدَوِّنها جميعها، فهي عند مكي بن أبي طالب[5] خمسة، وعند القرطبي[6]

(١) الأعراف: ٥٦.
(٢) انظر: ١٣٦/٣.
(٣) مسألة ابن مالك في قوله تعالى: «إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين».
(٤) انظر حاشيته: ١٧٥/٤-١٧٦.
(٥) انظر مشكل اعراب القرآن: ٢٠/١.
(٦) انظر تفسير القرطبي: ٢٢٧/٧.

سبعة، والنحاس ستة[٧]، والزجاج[٨] ثلاثة، وأبي جعفر الطوسي[٩] أربعة، وأبي البركات بن الأنباري[١٠] ثلاثة، وأبي البقاء العكبري[١١] خمسة، وأبي القاسم الزمخشري[١٢] خمسة، وأبي عبيدة وجه واحدٌ، والأخفش ثلاثة، وأبي حيان[١٥] أحَدَ عشرَ، وأبي السعود[١٦] ستة.

ويتراءى لي أنَّ ابن هشام في هذه المسألة قد أنكر أغلب التأويلات، فكثيراً ما يطالعنا بوسم هذا الوجه بالفساد أو القبح أو البعد أو بأنّه ليس بشيء، ولم يَسْلم من التصحيح أو الإبطال وجه من الأوجه التي دَوَّنها في هذه المسألة، وإليك الأوجه التي لم يقبلها:

(١) أنَّ لفظة (رحمة) زائدة، وزيادة الأسماء لا تصح عنده على مذهب البصريين.

(٢) أنَّ في الكلام حذفَ مضاف، وهو في غاية البعد عِندَه، لأنَّ الأصْلَ عَدَم الحذف.

(٣) أنَّ في الكلام حذفَ موصوف، وهو أشدُ ضعفاً من سابِقهِ عنده، لأنَّ تذكير الصفة حملاً على موصوف محذوف شاذ.

(٤) أنَّ المضاف أُعطي حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحَّ الاستغناء عنه، ولقد اكتفى ابن هشام في هذا الوجه بعدِّ أبي علي الفارسي إيَّاهُ بعيداً، لأنَّ موطنَهُ الشعرُ لا القرآن.

(٥) أنَّ فعيلاً بمعنى مفعول، فيستوي فيهِ المذكر والمؤنث، وهو خطأٌ فاحشٌ عندَه لأنَّ (قريب) ليس من هذا الباب.

---

(٧) انظر إعراب القرآن ٦١٧/١.
(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٠/٢-٣٨١.
(٩) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٤٢٦/٤.
(١٠) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٥/١.
(١١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٧٥/١.
(١٢) انظر الكشاف: ٨٣/٢.
(١٣) انظر مجاز القرآن: ٢١٦/١.
(١٤) انظر معاني القرآن: ٣٠٠/١.
(١٥) انظر البحر المحيط: ٣١٣/٤.
(١٦) انظر تفسير أبي السعود: ٢٣٣/٣.

(٦) أَنَّهُ مِنْ باب الإخبار عَنِ المضاف إليه وَترك المضاف، وهو قول يرجع إلى القول بزيادة (رحمة) عندَه.

(٧) أَنَّ الرَّحمة والرُّحْمَ متقاربان، وهو لَيْس بشيءٍ عندَه؛ لأنَّ الوَعْظ والموعِظة والعظة متقاربة، فلا يصح أنْ يقال: موعِظةٌ نافع وغير ذلك.

(٨) أَنَّ (قريبٌ) محمولٌ على النسب أي: ذات قرب، وهو قول الخليل بن أحمد، وهو باطِلٌ عند ابن هشام لأنَّ الذي فيه معنى النَّسَب عندَه: فعَّال وفاعِل وفَعِل.

(٩) أَنَّ فَعيلاً يشترك فيه المذكر والمؤنث مطلقاً، وهو أفْسَدُ هذه الأوجه عندَه.

(١٠) أَنَّ قريباً يجوز فيه التذكير والتأنيث إذا كان من قرب المسافة، ويجب التأنيث إذا كان من النسب والقرابة، وهو باطِلٌ عندَه.

(١١) أَنْ يكون الكلام محمولاً على تأويلِ (رحمة) بمذكر موافقٍ له في المعنى، وهو باطلٌ أيضاً لأنَّ موطِنَهُ الشعر.

أَمَّا الوجهان اللذان أجاز الَحْملَ عليهما كما يتراءى لي فهما:

(١) أَنَّ فعيلاً بمعنى فاعل مشبَّهٌ بفعيل الذي بمعنى مفعُول، وهو قول أَجازه أبو القاسم الزمخشري، ولقد ذكر ابن هشام هذا الوجه من غير إبطال أو توضيح ويتراءى لي أنَّه من أنصاره.

(٢) أَنَّ المراد بالرحمة المطر، والمطَرُ مذكَّرٌ، وهو قول الأخفش، وذكر ابن هشام الاعتراضاتِ على هذا الوجه والردود عليها.

وينقل ابن هشام في هذه المسألة عن سيبويه[١٧]، والخليل بن أحمد[١٨] وأبي البقَاء العكبري[١٩]، وابن مالك[٢٠]، وأبي عثمان المازني[٢١]، وأبي على الفارسي[٢٢].

---

(١٧) انظر الصفحة: ٣٩، ٤١
(١٨) انظر الصفحة: ٥٢
(١٩) انظر الصفحة: ٤٧
(٢٠) انظر الصفحة: ٥٤
(٢١) انظر الصفحة: ٥٥
(٢٢) انظر الصفحة: ٤١

ويطالعنا ابن هشام في هذه المسألة بإغفال نسبة بعض الأوجه إلى أصحابها؛ فهو لم ينسب كون الرحمة بمعنى المطر إلى الأخفش، وإلى الفرّاء كونَ (قريب) يجوز فيه التذكير والتأنيث إذا كان من قرب المسافة، ووجوب التأنيث إذا كان من القرابة أو النسب.

وتُطِلُّ علينا في هذه المسألة أيضاً بصرية ابن هشام، ومِنْ ذلك إنكاره زيادة الأسماء في العربية، وهو مذهب البصريين، ويعزِّز هذا الانتماء البصري نقله عن الخليل وسيبويه، وأبي عثمان المازني، وأبي علي الفارسي إن لم نعُدَّه بغدادياً.

أمّا شواهِدُه في هذه المسألة فهي من الشعر والقرآن الكريم وقراءاته، ولقد تناسى نسبة شواهده الشعرية، ولذلك يطالعنا بالقياس على شاهدٍ لموَلَّد، وهو[23]:

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسوفٌ بِطَوْعِ هـوى ... وعَقْلُ عاصي الهَوى يَزْدادُ تنويـرا

ويُطالعنا أيضاً بالقياس على حديثٍ نبوي شريف[24].

ولقد أَغفلتْ كتب التراجم نسبة هذا المؤلف النفيس إلى ابن هشام، والقول نفسه في تلك المظان التي اغترفت من ينابيعه النحوية الثرة، فَلَمْ يطالِعْنا بالاعتماد عليه إلاَّ السيوطي في (الأشباه والنظائر) الذي حفظه كاملاً كما حفظ غيره من المصَّنفات النفيسة. أمَّا الشهاب في (حاشيته: ٤/١٧٥-١٧٦) فلقد اكتفى بالإشارة إلى أنَّ تفصيل الأوجه الخمسة عشرَ في الأشباه والنظائر مغفلاً ذكر مصنف ابن هشام ومصنَّف ابن مالك في هذه المسألة اللذين يُعَدَّانِ عمدة الباحثين والدارسين في تذكير (قريب) في قوله تعالى: «إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المُحْسنين».

ويتراءى لي أنَّ الألوسي في (روح المعاني: ٨/١٤١) قد دوَّن هذه المسألة من (الأشباه والنظائر): «وقد كَثُرَ الكلامُ في توجيه تذكير (قريب) مع أنه صفة مخبرٌ بها عَن المؤنث، وقد نقل ابنُ هشامٍ في ذلك وجوهاً ذاكراً ما لها وما عليها».

ويتراءى لي أيضاً أنه نقلها بتصرف ٨/١٤١: «أي: سبح ربَّك، ألا ترى أنه

(٢٣) انظر الصفحة: ٤١

(٢٤) انظر الصفحة: ٣٦ - ٣٧.

يقال في التسبيح سبحانَ ربي ولا يقال: سبحان اسم ربي، والتقدير: ان الله تعالى قريبٌ، فالخبر في الحقيقة عن الاسم الأعظم، وتعقبه بأنَّ هذا لا يصح عن علماء البصرة؛ لأنَّ الاسماء لا تُزادُ في رأيهم وإنما تزادُ الحروف، ومعنى الآية عندهم: نزه أسماء ربك عمَّا لا يليق بها فلا تُجْرِ عليه...»

ولقد اكتفى بذكر الأوجه من غير أَنْ يذكر تقديم ابن هشامٍ لهذه المصنف.



نسختا مسألةِ الحكمة المخطوطتان

لهذا المصنَّف النفيس نُسْختان مخطوطتان:

(١) **النسخة الأولى:** نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (٣١٤٢ عام): تقع هذه النسخة في مجموع عدد أوراقه ست وثمانون ورقةً، وهي مكتوبة بالسواد بخط نسخي مقروء مهملٍ أحياناً خالٍ من الشكل، ولقد حُمرّت رؤوس العبارات. وعدد أوراق هذا المخطوط ثلاثُ ورقاتٍ (٨١ ب ق ـ ٨٣ ب ق). ويتلوها في هذا المجموع مصنفٌ آخر لابن هشام هو (كتابُ فوحُ الشذا بمسألة كذا)، وفي صدر ورقة هذا المصنف الأولى ورد ذكر مسألة الحكمة: «كتابُ فوح الشذا بمسألة كذا، تأليف الإمام العالم... جمال الدين بن هشام تغمده الله تعالى بالرحمة... وأسكنه فسيح الجنات. وفيه السؤال المشهور على قوله تعالى: (إنَّ رحمة الله قريب من المحسنين) تأليف الإمام جمال الدين بن هشام أَيضاً».

والمجموع المشار إليه من أَوْقاف الشيخ شمس الدين بن طولون. وتخلو هذه النسخة من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه.

وهذه النسخة تخلو أيضاً من عنوان هذا المصنف.

(٢) **النسخة الثانية:** نسخة الشيخ أبي بكر محمد بن عمر الملا المتوفى (١٢٩٨ هـ) أحد علماء الأحساء في المملكة العربية السعودية البارزين التي آلت إلى ورثته بعد وفاته:

وهي النسخة التي اتَّخَذْناها أصلاً في إخراج هذا المصنف، وهي في مخطوط يضمُّ مصنَّفاً آخر لابن هشام، وهو (اعتراض الشرط على الشرط) الذي سَيْصْدُر إنْ شاء الله تعالى قريباً جداً بتحقيقنا.

وتَحْمِل ورقة الغلاف ما يمكن أن يُعَدَّ عنواناً لهذا المصنف: «الكلام على قولِهِ ـ سبحانه ـ: (إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين) للعلامة ابن هشام، ونظير هذه الآية: (وما يُدْريكَ لعلَّ الساعةَ قريبٌ) الشورى: ١٧، (وما

الكلام على قوله سبحانه وتعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين للعلامة ابن هشام

ونظير هذه الآية وما يدريك لعل الساعة قريب وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا بل هي أولى
بالسؤال لعدم إضافة المؤنث إلى مذكر يكتسب منه التذكير أو يخبر عنه بدون [illegible] وهذا يأتي في
هذين الاثنين جميع الأجوبة التي ذكرها المصنف وقال البغوي في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب ولم يقل قريبة لأن تأنيثها غير حقيقي ومجازه الوقت   نقل من حاشية على أصل الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم   وإنه قال صلى الله عليه وسلم إن الأعمال بالنيات
وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته
إلى ما هاجر إليه

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى واعاد علينا من بركاته
قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين في هذه الاية الكريمة سوال مشهور
والادب في ايراده وايراد امثاله ان يقال ما الحكمة في كذا تادبا مع كتاب الله تعالى
فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع انه صفة مخبر بها عن المونث وهو الرحمة مع ان
الخبر الذي هذا شانه يجب فيه التانيث تقول هند كريمة وظريفة ولا تقول
كريم ولا ظريف وانما بينت كيفية السوال لاني وقفت على عبارة شنيعة لبعض
المفسرين في تقرير السوال فانكرتها اللهم الهمنا الادب مع كلامك ولا تردنا على
اعقابنا باهوائنا وحسن السوال نصف العلم وقد اجاب العلماء رحمهم الله
باوجه تتبعتها فوقفت منها على اربعة عشر وجها منها قوي وضعيف وكل ماخوذ
من قوله ومتروك ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح والابطال
بحسب ما يظهر لنا والله يقول الحق وهو يهدي السبيل الوجه الاول ان الرحمة
في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف قال الله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اي سبح
ربك الاعلى لانه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي انما يقال سبحان ربي والتقدير
ان الله قريب فالاخبار في التحقيق انما هو عن الاسم الاعظم اي الله قريب من المحسنين
قلت وهذا الوجه لا يصح عند علماء البصرة رحمهم الله لان الاسماء لا تزاد فيهم وانما
تزاد الحروف واما سبح اسم ربك الاعلى فلا يدل على ما قالوه لاحتمال ان يكون المعنى
نزه اسماءه عما لا يليق بها فلا تجر عليها الا ما يليق بها لم او لا تجر عليه اسما غير ما ورد
فيه شرعا وهذا هو مذهب المفسرين واذا امكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب
الاذعان له لان الاصل عدم الزيادة الثاني ان ذلك على حذف مضاف اي مكان
رحمة الله ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والفضة ان هذين حرام
على ذكور امتي فاخبر عن المثنى بالمفرد لان حقيقة الكلام واصله ان استعمال هذين

حرام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ النحاة والأدبا وحيد دهره وفريد عصره جمال الدين أبو محمد عبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصاري النحوي تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته قال الله تعالى وهو أصدق
القائلين إن رحمة الله قريب من المحسنين في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور والأدب في إيراده
وإيراد أمثاله أن يقال ما الحكمة في كذا تأدبا مع كتاب الله تعالى فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع أنه صفة
مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر الذي هو اسم فاعل تجب فيه المطابقة تقول هند كريمة وظريفة
ولا تقول كريم ولا ظريف وإنما نبهت على كيفية السؤال لأني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين
في تقرير السؤال أنكرتها لمنافاتها الأدب مع كلام الله ولا تردنا في الاعتبار بأهوائنا وحسن السؤال
نصف العلم وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه متعددة وقفت منها على [illegible]
وجه منها قوي وضعيف وكل مأخوذ من قوله ومتروك ونحن نسرد ذلك بحول الله تعالى وقوته
متبعين إياه بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهر لنا والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
الوجه الأول أن الرحمة في محل الزيادة والتقدير على ترك المضاف قال الله تعالى سبح اسم ربك
الأعلى أي سبح ربك الأعلى لأنه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي الأعلى إنما يقال سبحان ربي الأعلى
إن الله قريب فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم أي إن الله قريب من المحسنين
وهذا الوجه لا يصح عند علماء البصرة رحمهم الله تعالى لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم فإنما تزاد الحروف وأما
سبح اسم [illegible] يدل على ما قالوه لاحتمال أن يكون المعنى نزه أسماءه عما لا يليق بها ولا
تحملها [illegible] الله [illegible] أسماء غير ما ورد به شرعا وهذا هو أحد [illegible] في
الآية الكريمة و[illegible] يمكن الحمل على محل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له لأن الأصل عدم الزيادة
الثاني أن ذلك على حذف مضاف أي إن مكان رحمة الله قريب فالإخبار في الحقيقة إنما هو
عن المكان ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا إلى الذهب والفضة إن هذين حرام وكذلك قول حسان بن ثابت
رضي الله عنه يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل أي ماء بردى فلهذا
قال يصفق بالتذكير مع أن بردى مؤنثة انتهى وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد والأصل عدم
الحذف والمعنى مع ترك هذا المضاف أحسن منه مع وجوده [illegible] على حذف الموصوف

أي

يدريكَ لعلَّ الساعةَ تَكونُ قريباً) الأحزاب: ٦٣، بل هي أولى بالسؤال لعدم إضافة المؤنث إلى مذكر يكتسب منه التذكيرَ، أو يخبر عنهُ دونَهُ، ولهذا لا يأتي في هاتين الآيتين جميعُ الأجوبةِ التي ذكرها [ ]، وقال البغوي في قوله تعالى: (وما يُدْريكَ لَعَلَّ الساعةَ قريبٌ): ولم يَقُلْ قَريبة لأنَّ تَأْنيثَها غيرُ حقيقي، ومجازهُ الوقت، نُقِلَ من حاشيةٍ على أَصْلِ الرسالة».

وتحمِلُ ورقةُ الغلافِ أيضاً حديثاً نبويّاً شريفاً غالبُ ظنّي أنه من إضافة من امتلك هذه النسخة لأنَّ الخطَّ الذي كتبَ فيهِ يغاير خطَّ هذه النسخة بالإضافة إلى ما يتراءى لنا من قلبٍ في لفظة (هجرته).

أمَّا الورقة الأخيرة من هذا المخطوط فتضم أبياتاً شعريةً فيما يجب فيه التأنيث وما يجوز فيه ذلك مما لا ينتهي بعلامة تأنيث. وفيها أيضاً ترجمة موجزة جداً عن الشيخ تقي الدين أبي الربيع سليمان بن موسى السمنهودي.

ولقد ترك هامش في هذه النسخة بعرض ($\frac{1}{2}$ ٣ سم) أُفقياً في جانب، وبعرض (٢ سم) في جانب آخر، وهامشٌ بعرض (٣ سم) عموديّاً في الجانبين.

وخطها نسخي جيد مقروء خالٍ من الشكل، ولقد نُبِّه على بدايات المسائل الهامة وغيرها بكتابتها بحروف بارزة. وتكاد هذه النسخة تخلو تماماً من آثار عوادي الدهر المختلفة إلَّا ما أصاب الورقة الأخيرة من آثار المداد.

ولعلَّ ما يزيدني ثقةً في هذه النسخة على ما فيها من خلوٍ من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه ما يتراءى لي من دقة ناسخها، إذْ يكاد يخلو من تلك الزلّات التي تطالعنا عندَ غيره من الناسخين.

ويمكننا أنْ نعُدَّ (الأشباه والنظائر) للسيوطي نسخةً ثالثةً لهذا المصنف لأنَّه غيرُ محقق تحقيقاً علميّاً دقيقاً، فهو لا يخرج عن فلك التدوين بالحروف المطبعية. والقول نفسه بالنسبة لِ (روح المعاني) للألوسي الذي نقل هذا المصنَّف من (الأشباه والنظائر) بتصرفٍ.

وبَعْدُ فلم أوَفَّق في الاهتداء إلى عنوان لهذا المصنَّف ذُكِرَ في المظانِّ التي ترجمت لابن هشام أو تلك التي اغترفَتْ من ينابيعه النحوية الثرة، فالنسخة الأصل كما مر طالعتنا بالعنوان التالي: «الكلامُ على قولهِ ـ سبحانهُ ـ (إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين)...»، أمَّا نسخة الظاهرية فلقد خلت من ذلك كما مرَّ، والسيوطي اكتفى بالقول: «وإذا وصَلْنا إلى هذا فلنتممّ الفائدةَ، فإنَّ الشيخ جمال الدين بن هشام ألف في هذه القضيّةِ رسالةً فَلْنَسُقْها..»

ولقد رأيت أن يكون عنوان هذا المصنف (مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: (إنَّ رحمة اللهِ قريبٌ من المحسنين) لأنَّ هذا المصنف يدور في فلكه، **ولأنَّ هذه اللفظة تطالعنا في مقدِّمة هذا المصنف: «في الآية الكريمةِ** سؤالٌ مشهورٌ، والأدبُ في إيرادِه وايرادِ أمثالِهِ أنْ يقالَ: ما الحكمةُ في كذا تأدباً مع كتاب الله تعالى، فيقال: ما الحكمةُ في تذكير (قريبٌ) مع أنَّه صفةٌ مُخْبَرٌ بها عَنْ المُؤَنَّث، وهو الرَّحمةُ...».

مسألة

الحكمة في تذكير قريب

في قوله تعالى

إن رحمة الله قريب من المحسنين

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

قالَ الشيخُ جمالُ الدين [بن][2] هشامٍ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ وأعادَ علينا مِنْ بَرَكاتهِ.

قولهُ تعالى: «إنَّ رَحمةَ اللهِ قَريبٌ مِنَ المحسنين»[3]: في هذه الآية الكريمة سُؤالٌ مَشهُورٌ، [والأدبُ][4] في إيرادِهِ وإيراد أمثاله أنْ يُقال: ما الحكمةُ في كذا تأدُّباً مع كتابِ اللهِ تعالى، فيقالُ: ما الحكمةُ في تَذكيرِ (قريبٌ) مَعَ أنَّه صِفَةٌ مُخبرٌ بها عنِ المؤنَّثِ، وهو الرَّحمَةُ، مَعَ أنَّ الخَبَرَ الذي هذا شَأْنُهُ يَجبُ فيهِ التَأنيثُ؟ تقولُ: هِندٌ كريمةٌ وظريفةٌ، ولاَ [تقولُ][5]: كريمٌ ولا ظريفٌ.

وإنَّما بَيَّنتُ كَيْفِيَّةَ السؤالِ لأنَّني وَقَفْتُ عَلى عبارَةٍ شَنيعةٍ لبعضِ المفسِّرين في [تقريب][6] السّؤال، [فَأَنْكَرْتُها][7]، اللَّهُمَّ أَلهِمْنا الأَدَبَ مَعَ كلامِكَ، ولا تَرُدَّنا عَلى أعقابِنا بأهوائِنا، وحُسنُ السُّؤالِ نِصفُ العِلمِ.

وقَدْ أَجابَ العُلَماءُ ـ رَحِمهُمُ اللهُ ـ بأَوجُهٍ [تَتَبَّعتْها][8]، فَوقَفتُ مِنها على أَرْبَعَةَ عَشَرَ وجهاً؛ مِنها قَويٌّ وضعيفٌ، وكُلٌّ مأخوذٌ مِنْ قَولِهِ ومتروكٌ، ونحنُ نَسرُدُ ذلِكَ بِحَوْلِ اللهِ وَقُوَّتِهِ، مُتَتَبِّعينَ لَهُ

(١) البسملة ليستْ موجودةً في الأشباه والنظائر: ١٤٧/٣

(٢) ما بين الحاصرتينِ في الأصل (ابن). وفي نسخة الظاهرية: «قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ النحاة والأدباء، وحيد دهره وفريد عصره جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي، تغمده الله برحمته واسكنه بحبوحة جنته، قال الله تعالى، وهو أصدق القائلين».

(٣) الأعراف: ٥٦

(٤) في الأشباه والنظائر: ١٤٧/٣ (الأَدَبُ).

(٥) في الأشباه والنظائر: ١٤٧/٣ (ولا يُقالُ)

(٦) في الأشباه والنظائر: ١٤٧/٣ (تفسير) وفي نسخة الظاهرية: «تقرير»

(٧) في الأشباه والنظائر: ١٤٧/٣ (أنكرتُها) والقول نفسه في نسخة الظاهرية.

(٨) في الأشباه والنظائر: ١٤٧/٣: (جَمْعتُها)

[بالتصحيح][9] والإبْطالِ بِحسبِ ما [يُظْهرُ][10] اللهُ، واللهُ يَقولُ الحَقَّ، وهو يَهدي السبيلَ.

(١) [الوجهُ الأوَّلُ[11]] :

أنَّ الرحْمَةَ في تقدير الزيادَةِ، [والعَرَبُ][12] قَدْ تَزيدُ المضافَ، قالَ اللهُ [تعالى][13] : « سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأعْلى »[14]، أي: سَبِّحْ [رَبَّكَ الأَعْلى][15]، [لأَنَّهُ][16] لا يُقالُ في التَسْبيحِ : سبحانَ اسم ربيِّ، إنَّما يُقالُ : سُبحانَ رَبيِّ، والتَّقدير: إنَّ اللهَ قريبٌ، فالإخبارُ في الحقيقةِ إنَّما هو عَنِ الاسم الأَعظَمِ، [واللهُ][17] قريبٌ مِنَ المُحْسِنينَ.

قُلْتُ: وهٰذا [الوَجْهُ][18] لا يصحُّ عندَ عُلَماءِ البَصْرةِ ـ رَحِمَهُم اللهُ ـ لأنَّ الأسماءَ لا تُزادُ في رأيهمْ، إنَّما تُزادُ الحروف[19]، وأمَّا « سَبِّح اسمَ ربِّكَ الأَعلى »[20] فلا يَدُلُّ على ما قالوهُ لاحتِمال أنْ يكونَ المعنى:

(٩) في نسخة الظاهرية. « بالصحيح ».

(١٠) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: (يُظهرُهُ)، والقولُ نفسه في نسخة الظاهرية.

(١١) في روح المعاني: ١٤١/٨: « الأوَّل »

(١٢) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: (والقُرب).

(١٣) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: (سُبحانَهُ)، والقول نفسه في نسخة الظاهرية، وفي روح المعاني: ١٤١/٨: « سبحانه وتعالى »

(١٤) الأعلى: ١١

(١٥) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: (ربَّك) والقول نفسه في نسخة الظاهرية، وفي روح المعاني: ١٤١/٨ « سبح ربك ».

(١٦) في نسخة الظاهرية: « ألا ترى أنّه لا يقال »

(١٧) في نسخة الظاهرية: « إنَّ اللهَ »

(١٨) ما بين الحاصرتَين ليس في الأشباه والنظائر.

(١٩) لَست أتَفقُ مع ابن هشام والبَصريين فيما ذهبوا إليه من عَدم زيادة الأسماء، لأنَ في القرآن الكريم مواضعَ يُمكِنُ حَمْلُها على ذلك، وهي مسألةٌ قد بسطتُ الحديث فيها في مُؤلَفي (التأويل النحوي في القرآن الكريم).

(٢٠) الأعلى: ١

نَزِّه أسماءَه عمَّا لا يليقُ بها، فلا تُجرِ عليه [إلاَّ ما يَليقُ][21] بكمالِهِ، أو لا تُجرِ عَلَيهِ اسماً غيرَ مأذونٍ فيه شَرْعاً، وهذا هو أَحَدُ [التفسيرين][22]. وإذا أَمكَنَ الحمْلُ على مَحمَلٍ صحيح لا زيادةَ فيه وَجَبَ الإذْعَانُ لهُ، لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الزيادَة[23].

---

(٢١) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: (اسماً لا يَليقُ)

(٢٢) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: (التفسيرين في الآية الكريمة). والقول نفسه في نسخة الظاهرية

(٢٣) لم يَنسبْ ابن هشام في هذا المصنَّف هذا القولَ، ولعلَّ أبا علي الفارسي يُعَدُّ أوَلَ مَنْ ذكره فيما وصلتْ إليه يدي من مظان هذه المسألة (انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨٣/٢)، ولقد ذكره أيضاً أبو البقاء العكبري وأبو جعفر الطوسي (انظر التبيان في تفسير القرآن: ٣٢٩/١) والشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي (انظر ٣٤٩/٨) والشوكاني (انظر فتح القدير: ٤٢٣/٤)، والقرطبي (انظر تفسيره ٣٢٩/١٠) من غيرِ أن يُبينوا حسنهُ أو قُبْحَهُ، ويتراءى لي أنّهم من أنصار الحملِ على الزيادة، فالقرطبي والعكبري والشوكاني يَفتتِحون تأويلَ هذه الآية الكريمة به، ويتراءى لي أنَّ أبا حيَّان كابن هشام في منع حمل القرآن على الزيادة لعدم ذكره الحمل على الزيادة في هذا الموضع (انظر البحر المحيط: ٤٥٩/٨).

ولعلَّ ما يعزّز كونَ هذه اللفظة صلةً نحوياً قراءة أُبي وعلي بن أبي الطالبِ الشاذّة: «سُبحانَ رَبّيَ الأعلى»، (انظر في ذلك: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٢، حاشية الشهاب: ٣٤٩/٨، تفسير القرطبي: ١٤/٢٠، تفسير أبي السعود: ١٤٣/٩). وذكر القرطبي أنَّ ابن عمر كان يقرأُ بها. وقيل أيضاً إنَّ الرسول - ﷺ - إذا قرأها قال: «سُبحانَ رَبّيَ الأعلى»، والقَول نفسه مع عليِّ بنِ أبي طالب، وذكر القرطبي أنَّ هذا كُلَّهُ يَدُلُ على أنَّ الاسم هو المُسمَّى لأنهَّم لم يقولوا: سُبحانَ اسم ربيَّ الأعلى.

ولقد اكتفى ابن هشام في هذه الآية بتدوين وجهين من أوجه تأويلها ثانيهما أنَّ المراد من التنزيه هو: نَزِّه أسماءَهُ عمَّا لا يليقُ بها، فيكون التنزيه واقعاً على الاسم لا على الله - سبحانه وتعالى -، وهو اختيارهُ. وللنحويين في هذه الآية السابقة ستة أوجهٍ:

(١) أن تكون لفظة (اسم) صِلَةً نحوياً كما مرَّ، ولعلَّ ما يعزّز ذلك بالإضافة إلى ما مر قول لبيد (الطويل):

إلى الحَول ثمَّ اسم السَّلامُ عليكما   وَمَن يبكِ حَولاً كاملاً فَقَدِ اعتذر

أي: ثمَّ السلامُ عليكما.

(انظر في هذا الشاهد: فتح القدير: ٤٢٣/١، تفسير القرطبي: ١٣/٢٠، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢٩/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٣/٢، أمالي الزجاجي: ٦٣، الخصائص: ٢٩/٣، شرح المفصَّل: ١٤/٣، المقرَّب: ٤٥/١، خزانة الأدب: ٢١٧/١، الدرر: ٥٨/٢، ٢٢٢، ديوان لبيد: ٢١٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٥/٢).

(٢) أنْ يكون التنزيه للاسم، أي: نَزِّهْ اسمَ ربِّك عمَّا لا يليق به، وعَن أنْ يُسمَّى به أحدٌ، أو

(٢) الثاني:

أَنَّ ذلـكَ على حَـــذْفِ مُضـــافٍ، أَي: [مكـــانَ رحمةِ اللهِ][٢٤]، [وَنَظيرُهُ][٢٥] قولهُ - ﷺ - مُشيراً إلى الذَّهَبِ والفضَّة: « إنَّ هذيْنِ

صنمٌ، أو وَثَنٌ، فَيقال له ربٌّ أو إلهٌ، وهو الظاهرُ عندَ أبي حيَّان النحوي (انظر البحر المحيط: ٤٥٩/٨).

(٣) أنْ يكونَ المعنى: صَلِّ لهُ، أوصَلِّ باسمهِ على أنَّ الباء للمصاحبة أو التعليل.

(٤) أن يكونَ المعنى: نَزِّه اسمَ الله عن أن تذْكُرهُ إلاَّ وأنتَ خاشعٌ.

(٥) أنْ يكونَ المعنىَ ارفَعْ صَوتكَ بذكر ربِّك، ومن ذلك قولُ جرير (الكامل):

قَبَحَ الإلهُ وُجوهَ تَغلِبٍ كُلَّما ... سَبَحَ الحجيج وكبَّروا تكبيرا

(انظر في هذا الشاهد: تفسير القرطبي: ١٤/٢٠، فتح القدير: ٤٢٣/٥) ولقد راجَعْتُ ديوان جرير (منشورات مكتبة دار الحياة)، وديوان جرير (دار صادر) فلم أُوفق في الاهتداء إليه.

(٦) أنْ يكون الاسمُ بمعنى المسمَّى، وهو الأَوْلى عندَ القرطبي (انظر تفسيره: ١٣/٢٠-١٤).

ويتراءى لي أنَّ حمل النصِّ القرآني على ظاهره أولى مِنَ التكلُّفِ والتمحُّلِ، فتنزيه الاسم عما لا يليقُ به يُغْنينا عمَّا مرَّ مِن تأويلات.

أمَّا الآيةُ التي يَدورُ حَولها هذا المصنف فلم أوفَّق في الاهتداء إلى أحدِ المظانِ - فيما أَعلَمُ - حُملت فيه على الزيادة.

(انظر في ذلك: البحر المحيط: ٣١٣/٤، حاشية الشهاب: ١٧٥/٤-١٧٦، فتح القدير: ٢١٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٠/١، تنوير المقياس من تفسير ابن عباس: ١٢٩، تفسير القرطبي: ٢٢٨/٧، إعراب القرآن: ٦١٧/١، التبيان في تفسير القرآن: ٤٢٦/٤، معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٠/٢-٣٨١، الكشاف: ٨٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦٥/١، التبيان في إعراب القرآن: ٥٧٥/١، مجاز القرآن: ٢١٦/١، الأشباه والنظائر: ١٣٦/٣، تفسير أبي السعود: ٢٣٣/٣).

(٢٤) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: « مكانَ رحمة الله قريبٌ» وفي نسخة الظاهرية: « إن مكان رحمة الله قريب »

(٢٥) قبل ما بين الحاصرتين في نسخة الظاهرية (فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن المكان)

[حَرامٌ][26] [على ذُكورِ أُمَّتي][27] »[28]، فَأَخْبَرَ عَنِ المُثَنَّى بالمفردِ لأَنَّ حقيقةَ الكلامِ وأَصلَه. أَنَّ استعمالَ هذينِ حرامٌ، [وكذا][29] قولُ حَسَّانٍ[30] (الكامل):

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيْصَ عَليهِمُ   بَرَدى يُصَفِّقُ بالرحيقِ السَلْسَلِ

أَيْ: مَاءُ بَرَدى، فَلهذا قالَ [يُصَفقُ بالتَّذْكيرِ][25] مَعَ أَنَّ بَرَدى مُؤَنَّثٌ. انتهى.

وهذا المضافُ الذي قَدَّرَهُ في غايةِ البُعدِ، والأَصْلُ عَدَمُ الحَذْفِ، والمعنى مَعَ تَرْكِ هذا [المضافِ][32] أَحْسَنُ مِنْه مَعَ وجودِه[33].

---

(26) في نسخة الظاهرية تقديم وتأخير: « الثاني أنَّ ذلك على حذف مضاف أي: إنَّ مكان رحمة الله قريبٌ، فالإخبارُ في الحقيقة إنما هو عن المكان، ونظيره قوله - ﷺ - مشيراً إلى الذهب والفضة، إن هذين حرام، وكذلك قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

يَسْقونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عليهِمُ   بَرَدى يُصفق بالرحيقِ السَلْسَل

أي: ماء بَرَدى، فلهذا قال يصفق بالتذكير مع أنَ بردى مؤنث انتهى »

(27) ما بين الحاصرتين ليس في الأشباه والنظائر. وهو ليس في روح المعاني: ٨/١٤١.

(28) أخرجه أبو داود في (كتاب اللباس، باب في الحرير للنساء: ٤/٥٠)، وهو فيه عن عبدالله الغافقي أنه سمعَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ - رضي اللهُ عنه - يقول: إنَّ نبيَّ الله - ﷺ - أخذَ حريراً، فجعله في يمينِه، وأخذَ ذَهَباً، فجعَله في شمالِهِ ثمَّ قالَ: « إنَّ هذينِ حَرَامٌ على ذُكورِ أُمَّتي ». وأخرجه النسائي: (كتاب الزينة، تحريم لبس الذهب ٨/١٩٠)، وهو فيه: « إنَّ اللهَ - عزَّ وجلَّ - أحَلَّ لإناثِ أمتي الحرير والذهبَ وحرَّمه على ذُكورها ».

وأخرجه ابن ماجه (كتاب اللباس، باب لبس الحرير والذهب للنساء: ٢/١١٨٩)، وهو فيه: « إنَّ هذينِ حرامٌ على ذُكورِ أُمتي حلٌّ لإناثِهم ».

وأخرجهُ الترمذي: (أبْواب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب للرجال: ٣/١٣٢)، وهو فيه: « حُرِّمَ لباسُ الحريرِ والذهب على ذكور أُمتي وأُحلَ لإناثهم »

(29) في الأشباه والنظائر: ٣/١٤٨ ونسخة الظاهرية: « وكذلك ».

(30) انظر: شرح المفصَّل: ٣/٢٥، ٦/٣، ٢٥، المعرَّب: ١٠٦، خزانة الأدب: ٢/٢٣٦، الدرر: ٢/٦٤، ديوان حَسَّان: ٣٠٩، مسألة ابن مالك في هذه الآية، ورقة: ٧٦.

(31) في الأشباه والنظائر: ٣/١٤٨: (بالتذكير).

(32) ما بين الحاصرتين غير موجود في الأشباه والنظائر.

(33) لقد ذكر هذا الوجه أبو البقاء العكبري، (انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٧٥) من غير أنْ يسمه بالضعف أو البُعدِ، والقول نفسه مع مجد الدين الروذَراوي (انظر الأشباه والنظائر:

(٣) [الثالثُ]:

أَنَّه على حَذْفِ المَوْصوفِ، أي: [رَحمة][٣٤] اللهِ شيءٌ قريبٌ، كما قال [الشاعر][٣٥] (السريع):

قـامـتْ تَبْكيـهِ على قَبْـرِهِ ... مَن لِيْ مِـنْ بَعْـدِكَ يـا عـامِـرُ
تَـرَكْتَني في الدارِ ذا غُـرْبَـةٍ ... قَـدْ ذَلَّ مَـنْ لَيْسَ لَـهُ نـاصِـرُ

أَي: تَرَكْتَني في الدارِ شخصاً ذا غُرْبَةٍ؛ وعلى ذلك [يكونُ تَخرْيجُ

٣/١٣٦-١٣٩)، وابن مالك (انظر مسألة ابن مالك في قوله تعالى: «إن رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين»، ورقة: ٧٦).

ويتراءى لي أنَّ إغفال مظانِّ هذه الآية لهذا الوجهِ يعزِّز ما ذهب إليه ابن هشام.

(انظر في ذلك: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٨٠-٣٨١، التبيان في تفسير القرآن: ٤/٤٢٦، معاني القرآن: ١/٣٨١، تفسير الطبري: ١٢/٤٨٨، إعراب القرآن: ١/٦١٧، البحر المحيط: ٤/٣١٣، حاشية الشهاب: ٤/١٧٥-١٧٦، فتح القدير: ٢/٢١٣، الكشاف: ٢/٨٣، تفسير القرطبي: ٧/٢٢٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٦٥، مجاز القرآن: ١/٢١٦، تفسير أبي السعود: ٣/٢٣٣).

ولعلَّ ما ألجأ ابن هشام إلى هذا الموقف وإغْفالَ المظانِّ له يعودُ إلى أنَّ الرحمة صفة اللهِ، واللهُ لا مكانَ له، ويغنينا عنْ ذلكَ ما في (الأشباه والنظائر: ٣/١٤٤): «قوله ثالثاً: إنَّهُ مِن بابِ حذفِ المضاف، فذلك إنَّما يصح حَيثُ يَحسُنُ وَيَتَعينُ كقوله تعالى: «واسأل القرية» (يوسف: ٨٢)، فإنَّهُ يَتعيَّنُ إضمار (أهلها)، وها هنا لا يَصحُّ إضمار المكان، ولا يَحسنُ ولا يَتعينُ. أمَّا أنَّه لا يَصحُّ فلأنَّ الوجه صفة الله تعالى، والموصوف لا مكانَ لهُ، لأنَّ البراهينَ القاطعةَ دلَّتْ على أنَّ ربَّنا لا يحلُّ مكاناً، وإلاَّ لكان جسماً، أو مُفتقراً إلى جسمٍ، فكذلك صفته لا يكونُ لها مكان. انتهى. قال الشيخُ علاءُ الدين بن التركماني: هذا غلطٌ وغَفلَةٌ، لأنَّ الرحمةَ من صفاتِ الفعلِ لا من صفاتِ الذات حتَّى يَستحيلَ فيها المكان..»

وقيل إنَّ التقدير يصح على كونه: إنَّ أثَرَ رحمةِ الله قريبٌ.

(٣٤) في نسخة الظاهرية: «إنَّ رحمةَ»

(٣٥) هذا الشاهد لأعرابية.

انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/١٦٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٧، ٧٦٣، شرح المفصَّل: ٥/١٠١، العقد الفريد: ٣/٢٥٩.

ويُروى: «قَدْ خابَ» وانظر مسألة ابن مالك السابقة في هذه الآية: ورقة: ٧٦

قَول سيبَوَيْهِ][36]: قولهم: امْرأَةٌ حائضٌ، أي: شَخْصٌ ذو حَيْضٍ، وقَوْل [الشاعرِ][37] (الطويل):

فَلَوْ أَنْكِ في يَومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني   طلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأَنْتِ صَديقُ

أي: وأَنتِ شَخْصٌ صديقٌ.

وهذا القَوْلُ في الضَّعْفِ كالذي قَبلَهُ، بَلْ هو أَشدُّ مِنهُ ضعْفاً، لأنَّ تذكيرَ صِفَةِ المؤنَّثِ باعتبارِ إجرائِها على موصوفٍ [محذوفٍ مُذكّرٍ][39] شاذة، يُنَزَّهُ [عنهُ كتابُ اللهِ ـ سبحانَه وتعالى][39] ـ ثُمَّ الأصلُ عَدَمُ الحذف[40].

(٣٦) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣: «وعلى ذلكَ يُخرِّجُ سيبويهِ». وفي نسخة الظاهرية: «وعلى ذلك يُخرِّجُ قول سيبويه».

وفي كتاب سيبويه: ٣٨٣/٣: «وذلكَ قولُكَ: امرأةٌ حائضٌ، وهذهِ طامثٌ، كما قالوا: ناقةٌ ضامِرٌ، يُوصَفُ بهِ المؤنثُ، وهو مُذكّرٌ، فإنّما الحائضُ وأشباهُهُ في كلامهم على أنّه صفة شيءٍ، والشيء مُذكرٌ، فكأنَّهم قالوا: هذا شيءٌ حائضٌ، ثمّ وصفوا به المؤنثَ كما وصفوا المذكَّرَ بالمؤنثِ، فقالوا: رَجلٌ نُكحةٌ؛ فزعَمَ الخليلُ أنهم إذا قالوا: حائضٌ، فإنَّهُ يُخرجهُ على الفعلِ، كما أنَّه حينَ قالَ: دارعٌ، لم يخرجهُ على (فَعَلَ)، وكأنَّه قالَ: دِرعيٌّ فإنّما أرادَ: ذاتُ حَيضٍ، ولم يَجِئْ على الفعلِ».

(٣٧) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣ ونسخة الظاهرية: «الشاعرُ أيضاً»، أمّا بالنسبة لقائلِ هذا البيتِ فَلَمْ أُوفّق في الاهتداء إليه. انظر في ذلك: رصف المباني: ١١٥، الأزهية: ٥، المقرَّب: ١١١/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٥، مغني اللبيب: ٤٧، شرح ابن عقيل: ٣٨٤/١، شرح المفصّل: ٧١/٨، شرح شواهد المغني: ١٠٥، خزانة الأدب: ٤٦٥/٢، الإيضاح في شرح المفصّل: ١٨٧/٢، شرح الكافية: ١٢٥/١.

(٣٨) في الأشباه والنظائر: ١٤٨/٣ ونسخة الظاهرية: «مذكرٍ محذوف».

(٣٩) في نسخة الظاهرية، «كتاب الله سبحانه وتعالى عنه»

(٤٠) لقد حَملَ الآية على حذف موصوف من غير وسم بالضعف أو البعد أبو حيان النحوي (انظر البحر المحيط: ٣١٣/٤)، وأبو القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ٨٣/٢)، والشهاب (انظر حاشية الشهاب: ١٧٥/٤ـ١٧٦)، وأبو السعود (انظر تفسير أبي السعود: ٢٣٣/٣)، وابن مالك (انظر مسألته في هذه الآية، ورقة: ٨٠).

ويتراءى لي أنَّ الشيخَ مجد الدين الروذراوي من الذين ينكرونَ هذا الوَجه، ولذلك يردُّ على ابن مالك في حمله الآية على هذا الوجه: «وأمَّا قوله: رابعاً: إنَّه من باب حذف الموصوف إلى

(٤) الرابعُ[٤١]:

أَنَّ العَرَبَ تُعطي المضافَ حُكمَ المضاف إليه في التذكير والتأنيثِ إذا صحَّ الاستغناءُ عَنْهُ، فَمثالُ إعطائهِ حُكمَهُ في التأنيثِ قولُهُمْ: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابعِهِ، فَأَعْطَوا البَعْضَ حكم الجمعِ المُضاف إليه في التأنيث.

ومنه القراءةُ الشاذَّة: «تَلتَقِطهُ بَعضُ السيَّارةِ»[٤٢]. ومثالُ اعطائهِ حُكمَهُ في التذكير قَوْلُهُ:

آخره، وما ذكرهُ عن سيبويه: طامثٌ وحائضٌ، فبالله أحلفُ إنَّ هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيحٌ بدويّ، ولا بليغٌ حضريّ، وأيُّ حاجةٍ إلى أنْ يُضمنَ في الآية (شيء)، فيقال: شيءٌ قريبٌ، ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله وإيضاحِ معانيهِ مجرَّد الجواز النحوي، ولا إشمال الإعرابي، بل لا بدَّ من رعاية الفصاحةِ القُصْوى، والبلاغةِ العُليا، وأيَّة فصاحةٍ في أن يقولَ القائلُ: شيء قريبٌ، وأيُّ لطفٍ في أن يُقالَ: شيء حائضٌ، مَعَ أنَّ الشيءَ أعمُّ المعلومات، ولذلك يَشملُ الواجبَ والممكن حتى بعض المعدوماتِ عند بعض أهلِ العلم. ومَن الذي يَرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهتر، وهلاَّ قيلَ: الهاءُ والتاءُ إنّما يحتاجُ إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفةٍ يمكن اشتراكهما فيها إماطة للالتباس، أما الصفة المختصَّةُ بالنساء كالحَيض فلا حاجةَ فيها إلى العلامة المميِّزة، والناسُ لفرط جمودهم على ما ألفوهُ يظنون أنَّ ما قاله سيبويه هو الحقُّ الساطعُ وأنَّ إلى قوله المنهى في معرفة كلام العرب، ولا خفاء في أنه الجوادُ السابق في هذا المضمار، فأمَّا أن يُعتقدَ أنَّه أحاطَ بجميع كلامِ العرب، وأنَّه لا حقَّ إلاَّ ما قاله فليس الأمر كذلك، فما من أحدٍ إلاَّ ويقبل قوله ويُرد منه...».

وجاء في (روح المعاني): ١٤١/٨: «على أنَّه لا فصاحة في قولك: رحمةُ الله شيءٌ قريبٌ، ولا لطافَةَ بل هو عند ذي الذوق كلامٌ مُستهجنٌ. وجاء فيه أيضاً: «وسيبويه وإن كان جواداً في مثل هذا المضمار إلا أنَّ الجواد قد يكبو، وكل أحدٍ يؤخذُ من قوله ويترك..»

(٤١) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية: «الخامسُ» والصواب ما أثبتناه كما هو في الأشباه والنظائر: ١٤٩/٣ وروح المعاني: ١٤١/٨.

(٤٢) يوسف: ١٠

هذه القراءة قراءة الحسن، وابن كثير وقتادة وأبي رجاء. وفيها أُنِّثَ الفعل (تلتقط) على المعنى. انظر في هذه القراءة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٦٢، المحتسب: ٢٣٧/١، البحر المحيط: ٢٨٤/٥، الكشاف: ٣٠٥/٢، تفسير القرطبي: ١٣٢/٩، التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٤/٢. سر صناعة الإعراب: ١٤/١-٥.

« إنارَةُ العَقْلِ مَكسُوفٌ بطَوعِ هوى »[٤٣] ومنه الآيةُ [الكريمة][٤٤].

وهذا الوجهُ قالَ فيهِ أبو علي الفارسي[٤٥] في تعاليقهِ [٤٦] على كتابِ سيبويه[٤٧] ـ رحِمهَما اللهُ ـ ما نَصُّهُ: « هذا التقديرُ والتأويلُ في القرآنِ بَعيدٌ كالفاسدِ، إنَّما [يجوزُ][٤٨] في ضرورةِ الشِّعرِ »[٤٩].

---

(٤٣) هو لأحدِ المولدين، وهو من البسيط، والبيت بتمامه:

إنارة العَقل مكسوفٌ بطَوعِ هوى وَعَقلُ عاصي الهوى يَزدادُ تنويرا

ذكّرَ الخبر (مكسوفٌ) مع أنه خبرَ عن مؤنثِ (إنارة) لأنَّ المضافَ (إنارةُ) قد اكتسبَ التذكيرَ من المضاف إليه (العقلِ).

انظر: خزانة الأدب: ١٦٩/٢، مغني اللبيب: ٦٦٥، شرح التصريح على التوضيح: ٣/٢

(٤٤) بعد ما بين الحاصرتين في الأشباه والنظائر: ١٤٩/٣ ونسخة الظاهرية: « انتهى ».

(٤٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي، أخذ عن أبي اسحق الزجاج وابن السراج وغيرهما، ومن تصانيفه: الحجة، الإيضاح العضدي، التذكرة، توفي سنة (٣٧٧ هـ). انظر في ترجمته، تاريخ العلماء النحويين: ٢٦، طبقات النحويين واللغويين: ١٢٠ تاريخ بغداد: ٢٧٥/٧ـ٢٧٦، فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٤١، ٤٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، نزهة الألباء: ٢٣٢، معجم الأدباء: ٨٩٢/٣، تذكرة الحفاظ: ٩٧٢/٣، مرآة الجنان: ٤٠٦/١، المختصر لأبي الفدا: ٢٤/٢/، النجوم الزاهرة: ١٥١/٤، بغية الوعاة: ٤٩٦/١ـ٤٩٨، المزهر: ٤٢٠/٢، شذرات الذهب: ٨٨/٣ـ٨٩، أعيان الشيعة: ١١/٢١، ٣٥، من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي.

(٤٦) ذكره السيوطي في بغية الوعاة: ٤٩٧/١.

(٤٧) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى لبني الحارث، لزم في البصرة حلقة حماد بن سلمة، ولكنه انصرف عنه فيما بعد قاصداً مجلس الخليل بن أحمد، ومن شيوخه أبو زيد الأنصاري، ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو الخطاب الاخفش. توفي في بغداد سنة (١٨٠ هـ).

انظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين: ٩٠، مراتب النحويين ١٠٦، المعارف لابن قتيبة: ٥٤٤، أخبار النحويين البصريين: ٤٨ـ٥٠، طبقات النحويين واللغويين: ٦٦ـ٧٢، تهذيب اللغة: ١٩/١، تاريخ بغداد: ١٩٥/١٢ـ١٩٩، فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٢٠٥، ٣١٤، ٣١٥، معجم الأدباء: ١٠٤/١٦، ١٢٧، إنباه الرواة: ٣٤٦/٢ـ ٣٦٠، وفيات الأعيان: ٤٦٣/٣ـ٤٦٥، مختصر أبي الفداء: ١٥/٢، مرآة الجنان: ٤٤٥/١ـ٤٤٦، النجوم الزاهرة: ٩٩/٢ـ١٠٠، بغية الوعاة: ٢٢٩/٢ـ٢٣٠، المزهر: ٤٠٥/٢، ٤٢٦، ٤٥٤، ٤٦٢، شذرات الذهب: ٢٥٢/١ـ٢٥٥، تاج العروس: ٨٤/٣ـ٨٥.

(٤٨) في نسخة الظاهرية: « لا يجوز هذا ».

(٤٩) لسنا نتفق مع أبي علي الفارسي فيما ذهبَ إليه، والقول نَفسه مع ابن هشام الذي اكتفى بتدوين

هذا القول بلا ردٍّ أو ترجيح وإنْ كان قد ذكر في مصنفه التوضيح أنَّ الآية تحتمل ذلك (انظر ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/٣٣٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٢).

ولعلَّ ما يعزز مَذْهَبَ الفارسي في هذه الآية ما في روح المعاني: ٨/١٤٢: «وقال الروذراوي: إنَّ اكتساب التأنيث في المؤنث قد صحَّ بكلام من يوثقُ به، وأما العكس فيحتاج إلى الشواهد، ومَن ادعى الجواز فعليه البيان»

ولعلَّ ما يعزز مَذْهَبَهُ في هذه المسألة أيضاً ما في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره من شواهد، ولتتضح المسألة رأيتُ أنْ أوردَ تلك الشواهد.

لقد أفرد ابن الأنباري (انظر المذكر والمؤنث: ٥٩٢) باباً دَون فيه بعض هذه الشواهد التي يمكن أن تحمل مرَّةً على لفظ المذكر فتذكر، ومرةً على لفظِ المؤنَّث فتؤنَّث. ولعلَّ ما يمكن حمله في القرآن الكريم وقراءاته بالإضافة إلى هذه الآية الكريمة التي تعزِّز هذا الاكتساب ما يلي:

(١) قراءة قوله تعالى السابقة: «تلتقطهُ بعضُ السيَّارة» يوسف: ١٠
(٢) قراءة أبي العالية وابن سيرين وابن عُمرَ: «لا تَنفعُ نفساً إيمانُها» الأنعام: ١٥٨

ولقد غلَّط ابن مجاهد هذه القراءة، ولكنَّ ابن جنّي (انظر المحتسب: ١/٢٣٦) ذكر أنَّ لها وجهاً في العربية: «قال أبو الفتح: ليسَ يَنبغي أن يُطلقَ على شيء لَهُ وجهٌ من العربية قائمٌ، وإن كان غيرهُ أقوى منه أنّه غَلطٌ، وعلى الجملةِ فقد كثرَ عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكانَ المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به».

ولها عند أبي البقاء العكبري (انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥١-٥٥٢) وجهان:

أ . أنّه أنّثَ المصدر على المعنى، لأنَّ الإيمانَ والعقيدة بمعنى، فهو كقول العرب: جاءَتْهُ كتابي، لأنَّ الكتاب بمعنى الرسالة أو الصحيفة.

ب . أنَّ المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو (ها)، وهو الوجه الذي حمل عليه أبو القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ٢/٦٤) هذه القراءة. ولقد عَد أبو حيَّان (انظر البحر المحيط: ٤/٢٦٠) هذا الوجهَ غلطاً لأنَّ الإيمانَ ليسَ بعضاً للنفس، وأجاز أن يكون ذلك محمولاً على أنَّ الإيمان والعقيدة بمعنىً.

والقول نَفسهُ مع ابن مالك (انظر حاشية الشهاب: ٤/١٤٢)، (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٨٥-٨٦) لأن هذه المسألة مقيدةٌ عندهُ بصلاحية المضاف للاستغناء عن المضاف إليه، فليست القراءة عنده من باب قولهم: قُطعَت بعضُ أصابعهِ؛ لأنَّ المضاف لو سقط في هذه القراءة لقيل: نفساً لا تَنفعُ، بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، وفي ذلك أيضاً تعدي فِعل المضمر المتصل إلى ظاهره كقولنا: زيداً ظَلَمَ، أي: ظلمَ نفسهُ. وما مرَّ من قيود يجوز تخطيها عند الشهاب (انظر حاشيته: ٤/١٤٢، وانظر مغني اللبيب: ٦٦٧) لأنَّ المرادَ بالاستغناء الاستغناءُ حقيقة أو حُكما.

وتصحُّ المسألة عند أبي جعفر النحاس (انظر إعراب القرآن ١/٥٩٤) لأنَّ النفسَ والإيمانَ كل واحدٍ مشتملٌ على الآخر، وأجاز أيضاً أن تحمل القراءة على أنَّ الإيمان مصدر يجوز فيه التذكير والتأنيث وغيرهما من الأحكام.

(٣) قراءة ابن عمر وابن الزبير وأبي العالية: «يَومَ تأتي بعضُ آياتِ ربِّكَ» (الأنعام: ١٥٨).

انظر في ذلك: تفسير القرطبي: ١٤٨/٧ البحر المحيط: ٢٥٩/٤.

(٤) قوله تعالى: «يوْمَ تَجدُ كلُّ نَفسٍ ما عَملتْ مِن خيرٍ مُحضراً» آل عمران: ٣٠

(٥) قولهُ تعالى: «فَلَهُ عَشرُ أمثالِها» الأنعام: ١٦٠، فحذفت التاء لاكتساب المضاف (أمثال) التأنيث من المضاف إليه.

(٦) قولهُ تعالى: «وكنتمُ على شفا حُفرَةٍ من النار فَأنقذكم منها» آل عمران: ١٠٣، أي: فأنقذَكم من الشفا الذي اكتسبَ التأنيثَ من المضافَ إليه (حفرةٍ)، ويجوز أنْ يكونَ الضميرُ راجعاً إلى النار، وهو وَجهٌ فيه بعد عند ابن هشام (انظر مغني اللبيب: ٦٦٦) لأنهم لم يكونوا في النارِ حتّى يُنقذوا منها. وقيلَ إنَّ الضميرَ عائدٌ على الحفرة.

وذكر أبو حيَّان النحوي (انظر البحر المحيط: ١٩/٣) أنّهُ لا يَحْسُنُ عوده إلاّ على الشفا لأنَّ كينوْنتهم على الشَّفا أحَدُ جزأي الإسناد، فالضمير لا يعود إلاّ عليه، فلا يصح عوده على الحفرة لأنها ليست أحدَ جُزأي الإسناد، ولأنَّ الإنقاذَ من الشفا أبْلَغُ من الإنقاذ من الحفرة ومنَ النارِ، لأنَّ الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ منها، وليس الإنقاذُ منها يستلزِمُ الإنقاذ منه.

والقول نفسه مع أبي القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ٤٥١/١).

وذهب أحمد بن المنير الإسكندري (انظر الانتصاف في حاشية الكشاف: ٤٥١/١) إلى أنه عائد على الحفرة لأنَّها التي يُمتنُّ بالإنقاذِ منها حقيقةً.

انظر في ذلك أيضاً: المحتسب: ٣٣٦/٢، حاشية الشهاب: ٥٢/٣

(٧) قولهُ تعالى: «فَظلَّت أعناقُهم لها خاضعين» الشعراء: ٤، فأنثَ الفعل (ظلَّ) حملاً على لفظ (الأعناق)، وذكَّر (خاضعين) مَعَ أنَّها تعود إلى الأعناق حملاً على معنى القوم، فكأنَّه قيل: فظلوا خاضعينَ، وقيل إنَّ الأعناق تعني الرؤساءَ، أي: فَظلَّ رؤساؤهم خاضعين.

وذهب الكسائي وهشام إلى أنَ الأصلَ: خاضعيها هُمْ، فأضمر الضمير (هم) بعد حذف (ها).

وذهب أبو القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ١٠٤/٣) إلى أنَّ الأعناقَ مقحمة لبيان موضع الخشوع. وقيل انَّ في الكلام حذف مضاف، فجاء الخبر حملاً على ذلك المحذوف كما سيأتي. انظر في ذلك: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٥٢، البحر المحيط: ٦/٧، معاني القرآن: ٢٧٧/٢، مجاز القرآن: ٨٣/٢. ولعلَّ ما يُعزز ما ذَهَب إليه أبو علي الفارسي أيضاً الفيضُ الغزيرُ من الشواهد الشعرية التي قمت بجمعها من مظانها، واليك هذه الشواهد على ما فيها من إطالة وبسط:

(١) قول جرير (الكامل):

لَمّا أَتى خَبَرُ الزُّبير تواضَعَتْ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٥، معاني القرآن: ٣٧/٢، تفسير القرطبي: ١٤٨/٧، مجاز القرآن: ١٩٧/١، المقتضب: ١٩٧/٤، الخصائص ٤١٨/٢ خزانة الأدب ٢٢٦/٢ الكتاب ٥٢/١ المذكر والمؤنث للفراء: ١١٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٣/١، لسان العرب (سور)، مقاييس اللغة: ١٨٣/٢، المخصص: ٧٧/١٧، جمهرة اللغة: ٣٣٩/٢، تفسير الطبري: ٢٠٦/١.

(٢) قولُ الأعشى (الطويل):

وَتَشْرَقُ بالقول الذي قَدْ أذعتَهُ   كما شَرِقتْ صَدرُ القناةِ من الدَّم

انظر: تفسير القرطبي: ٩/١٣٣، إعراب القرآن: ٥٩٤، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٣، معاني القرآن: ٢/٣٧، حاشية الشهاب: ٣/٥، البحر المحيط: ٧/٦، مغني اللبيب: ٦٦٧، المذكر والمؤنث للفراء: ١١٣، (جمهرة) اللغة: ٢/٣٣٩، المخصص: ١٧/١٢، الخصائص: ٢/٤١٧.

(٣) قول الشاعر (الوافر):

أرى مَرَّ السنينَ أَخَذْنَ مِنّي   كما أخذَ السّرارُ من الهلال

أنث (أخَذَ) حملاً على السنين لا على المرِّ.

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٥، معاني القرآن: ٢/٣٧، مجاز القرآن: ٢/٨٣، تفسير القرطبي: ٩/١٣٣، البحر المحيط: ٣/١٩، حاشية الشهاب: ٣/٥٣.

(٤) قول جرير (الوافر):

اذا بَعضُ السنينَ تَعَرَّقَتْنا   كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيمِ

انظر: الكتاب: ١/٥٢، خزانة الأدب: ٢/١٦٧، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٥، لسان العرب (عرق).

(٥) قول العجاج (رجز):

طولُ الليالي أسرعَتْ في نَقْضي
طَوَينَ طُولي وطَوَين عَرضي

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٦، مجاز القرآن: ١/٩٩، ٢/٨٣، الكتاب: ١/٥٣، ملحقات ديوان العجاج: ٨٠، خزانة الأدب: ٢/١٦٨، الأغاني: ١٨/١٦٤، حاشية الشهاب: ٣/٥٣

(٦) قَولُ الشاعر: (الطويل):

إذا مات منهم سَيِّدٌ قامَ سَيِّدٌ   فدانتْ لهُ أهلُ القرى والكنائسُ

انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٧.

(٧) قولُ ابن مقبل (البسيط):

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عن كُتمانَ وابْتُذِلَتْ   وَقعُ المحاجنِ بالمهريَّةِ الذُّقُن

انظر: معاني القرآن: ٢/٣٧، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٤، المذكر والمؤنث للفراء: ١١٣، الخصائص: ٢/٤١٨.

(٨) قول الشاعر (الطويل):

عَلى قَبْضةٍ موجوءةٍ ظهرُ كفِّهِ   فلا المرءُ مُستحيٍ ولا هو طاعمُ

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٤، المذكر والمؤنث للفراء: ١١٤، معاني القرآن: ١/١٨٧، ٢/٣٧، ٢٧٧، الخصائص ٢/٤١٨.

(٩) قولُ صخر الغي الهذلي (المُنسرح):

عاوَدَني حُبُّها وقَدْ شَحَطتْ   صَرفُ نواها فإنّني كَمِدُ

انظر: المذكرُ والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٤، ديوان الهذليين: ٥٨/٢.

(١٠) قَولُ الشاعر (الطويل):

أيا عُروَ لا تَبعد فَكلُّ ابنِ حُسرةٍ   سَتَدعُوهُ داعي مَوتَةٍ فَيجيبُ

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٤، معاني القرآن: ١٨٧/١، المذكر والمؤنث للفراء: ١١٣، خزانة الأدب: ٣٧٧/١ شرح المفصل: ٢٠/٢، الإنصاف: ٢١٥.

(١١) قوْل النابغة (البسيط):

حتّى استَغَثنَ بأهلِ الملحِ ضاحيةً   يَركضنَ قد قَلقتْ عَقْدُ الأطايبِ

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٤، ديوان النابغة: ٨٩.

(١٢) قولُ طُفيل (الطويل):

مَضَوْا سلفاً قَصْدَ السبيلِ عليهم   وَصَرْف المنايا بالرجالِ تَقَلّبُ

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٥، ديوان ابن مقبل: ٤٠

(١٣) قولُ الشاعر (المتقارب):

وَمَرُّ الليالي وتكرارُها   يُدَنِّينَهُ لانقطاعِ الأجلِ(٥)

انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٦.

(١٤) قولُ مجنون ليلى (الوافر):

وما حُبُّ الدّيارِ شَغَفْنَ قلبي   ولكنْ حُبُّ من سكنَ الديارا

انظر: خزانة الأدب: ١٦٩/٢، ٢٣٦، مغني اللبيب: ٦٦٦

(١٥) وقولُ الشاعر (الطويل)

وكَمْ ذُدْتَ عني من تحامُلِ حادثٍ   وَسورةُ أيامٍ حَزَزنَ إلى اللحم

السورة اكتسبت الجمع من المضافَ إليه، ولذلك قيل (حززنَ). انظر خزانة الأدب: ١٦٩/٢.

(١٦) قول ذي الرمّة (الطويل):

مَشَيْنَ كما اهتَزتْ رِماحٌ تَسَفَّهت   أعاليها مرُّ الرياح النواسِمِ

انظر: الكتاب: ٥٢/١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٦ ديوان ذي الرمة: ٦١٦، لسان العرب (سفه)، المقتضب: ١٩٧/٤، الخصائص: ٤١٧/٢، المحتسب: ٢٣٧/١، تفسير القرطبي: ١٤٨/٧، إعراب القرآن: ٥٩٤، خزانة الأدب: ١٦٩٢

(١٧) قولُ الشاعر (الكامل):

بغيُ النفوسِ مُعيدةٌ نعماؤها   نقماً وإن عَمِهت وطالَ غُرورها

لم أوفق في الاهتداء إلى قائله: انظر مسألة ابن مالك في هذه الآية، ورقة: ٨٠، الأشباه والنظائر: ١٤٠/٣.

ولعلَّ ما يعزّز اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيثَ في هذه المسألة ما استطعنا جمعه من كلام العرب المنثور عمدتنا في ذلك الاستقصاء الشامل لما بين أيدينا من مظان، وإليك ذلك:

(١) قولهم: «بَعضُ جبّتِكَ مُتخرق ومُتخرِّقة». انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٢.
(٢) قولك: مَطرُ السماءِ يُؤذيني وتؤذيني.
انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٥٢.
(٣) يقالُ: ذهبتْ نفسُ عبدالله، وذَهبَ نفسُ عبدالله. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٣.
(٤) قول رجُلٍ من اليمن: «فُلانٌ لَغوبٌ، جاءَته كتابي فاحتقرها» على أنّ الكتاب بمعنى الصحيفة.
انظر: المحتسب: ١/٢٣٨، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٨٥-٨٦
(٥) قولهم: «قُطعَتْ بَعضُ أصابعِهِ». انظر: الكتاب: ١/٥١، مغني اللبيب: ٦٦٧، تفسير القرطبي: ٧/١٤٨، المنصف: ١/١٤-١٥
(٦) قولهم: «اجتمعت أهلُ اليمامةِ».
انظر الكتاب: ١/٥٣.
(٧) قول ابن عباسٍ: «قالَ اجتمعَ عندَ البيتِ ثلاثةُ نفر، قُرشيّان وثقفي، أو ثَقفيان وقُرشي، كثيرةٌ شحمُ بطونهم، قليلةٌ فقهُ قلوبهم».
انظر حاشية الشهاب: ٤/١٤٢، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٨٦.

وانظر صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة فصلت: ٨٤، صحيح مسلم، كتاب المنافقين ٨/١٢٠. وهو فيه بلفظ: «قال: اجتمَعَ عندَ البيتِ ثلاثَة نَفَرٍ، قرشيّان وثقفيّ، أو ثقفيّان وقُرشيّ، قليلٌ فقهُ قلوبهم، كثيرٌ شحمُ بطونهم» فلا شاهدَ فيه.

ومن الغريب في هذه المسألة أيضاً أن يكتسبَ المضاف إليه التأنيثَ من المضاف، ومِنْ ذلك قول بشر بن أبي خازم (الكامل):

فإلى ابن أُمِّ أُناسَ أرْحَلُ ناقتي   عمروٍ فَتَبلغُ حاجتي أو تُزحِفُ

فترك صرف (أناس) المنصرف لأنه اكتسب ذلك مِن (أُم) لأنَّ (أُم أُناس) بنت ذهل من بني شيبان.
انظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٢، الدرر: ٢/١٦٥، خزانة الأدب: ١/٧٢، الكتاب: ٢/٩

ويروى هذا الشاهد بروايات أُخر.
وبعد فللنحويين في اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه قيود:

(١) أنْ يكون المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالباقي، وهو قول ابن مالك: «لأنَّ سَرَيانَ التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروطٌ بصحة الاستغناء عنه كاستغنائك بالرياح عن المرِّ..» (انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٨٥).

ولقد مرَّ أنَّ قراءة أبي العالية وغيره: «لا تَنفعُ نفساً إيمانها» (الأنعام: ١٥٨) لا تستقيم مع هذا القيد كما مرَّ. ويمكن أن يكون ذلك من باب الشبيهِ بما يستغنى عنه كقولنا: سرَّتني إيمانُ الجارية.

انظر في ذلك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ٨٥-٨٦، الأشباه

(٥) الخامس[٥٠] :

أنَّ (فعيلاً) بمعنى (مَفْعول) ؛ فَيَستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ ، كـ : رجُلٌ جَريحٌ ، وامرأةٌ جريحٌ ، نقلَ هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه[٥١] ،

والنظائر : ٣/١٤٠ ، مغني اللبيب : ٦٦٧

(٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه في المعنى أو كبعضه ، ولعلّ الشواهد التي دونتها في هذه المسألة شاهدٌ على هذا القيد

(٣) أنْ يكونَ المضاف لا بعضاً ولا مؤنثاً كقولهم : اجتمعت أهلُ اليمامة

(٤) أنْ يكون المضاف كلاً للمؤنث ، ومن ذلك قوله تعالى : « يَومَ تجدُ كلُّ نفسٍ ما عملت من خيرٍ محضَراً » (آل عمران : ٣٠) ، وهو قيد ذكره أبو علي الفارسي .

ومن ذلك قول ابن أحمر (الكامل) :

وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ   هَوْجاءَ ليس لِلُبِّها زُبْرُ

انظر : حاشية الشيخ يس على شرح التصريح : ٢/٣٢ ، الكتاب : ٢/١١١ ، لسان العرب (زبر) .

ويتراءى لي أنّ كثيراً من مظان هذه الآية التي يدور مصنف ابن هشام هذا في فلكها قد أغفلت حَمْلَها على هذا الوجه ، ومِمَّن أجازهُ ابن هشام كما مرَّ وابن مالك : « الخامس مِنَ التوجيهات أنْ يكونَ مِنْ باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ، والمشهور في هذا تأنيث المذكّر لإضافته إلى مؤنث .. وإذا كانت الإضافة على الوجهِ المذكور تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن له فلأنْ تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحقُّ وأولى ، لأنَّ التذكير أوْلى ، والرجوع إليه أَسْهَلُ من الخروج عنه »

انظر : مسألة ابن مالك في هذه الآية ، ورقة : ٨٠ . ومنهم أيضاً أبو السعود (انظر تفسيره : ٣/٢٣٣) : « أو لاكتسابهِ التذكير مِنَ المضاف إليه كما أنَّ المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه » .

(٥٠) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية : « السادس » ، والصواب ما أثبتناه كما هو في الأشباه والنظائر : ٣/١٤٩

(٥١) في (التبيان في إعراب القرآن : ١/٥٧٥) : (وقيل هو فعيل بمعنى مَفْعُول ، كما قالوا : « لحيةٌ دَهينٌ ، وكفٌ خضيبٌ » . ويتراءى لي أنَّ محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي الذي صنَّف (الإيجاز في النحو) و (النظامي في النحو) و (الإفادة في النحو) وغيرها (انظر بغية الوعاة : ٢/٢٧٧-٢٧٨) ، قد سبقَ أبا البقاء في هذه المسألة ، جاء في (البحر المحيط : ٤/٣١٣) : « وقيلَ فَعيل هنا بمعنى المفعول أي : مُقرَّبة ، فيصير من باب : كفٌّ خضيبٌ ، وعينٌ كحيلٌ ، قاله الكرماني ، وليسَ بجيِّد ، لأنَّ ما وَرَدَ من ذلك إنَّما هو من الثلاثي غير المزيد ، وهذا بمعنى (مقرَّبة) ، فهو من الثلاثي المزيد ، ومع ذلك فهو لا يَنقاسُ »

وأبو البقاء العكبري هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ولد سنة (٥٣٨ هـ) وتوفي

[وَأَقَـرَّهُ][52]، وهـو خطـأٌ فـاحشٌ؛ لأنَّ (فعيلاً) هنـا ليس بمعنـى (مفعول)[53].

(٦) السادسُ[54]:

أنَّ (فَعيلاً) بمعنى (فاعل) قد [يُشَبَّهُ][55] بـ (فعيل) بمعنى (مَفعول)، فيمنع من التاء في المؤنَّث، كما قد يُشَبِّهونَ (فعيلاً) بمعنى (مَفعول) ب (فعيل) بمعنى (فاعل)[56] [فَيُلحقَونَهُ][57] التاءَ، فالأوَّل كقولهِ ـ سبحانَهُ ـ :« قالَ مَنْ يُحيِي العظامَ وهي رَميمٌ »[58]، ومنه:

سنة (٦١٦ هـ). قرأ العربية علي يحي بن نجاح وابن الخشاب، وسمعَ الحديث من أبي الفتح بن البطي وأبي زُرعة المقدسي. ومن مصنفاته: إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، شرح الفصيح، شرح الحماسة، شرح أبيات الكتاب، إيضاح المفصل، اللباب في علل البناء والإعراب. انظر: في ترجمته: معجم المؤلفين: ٤٦/٦، وفيات الأعيان، ٣٣٤/١ـ٣٣٥، إنباه الرواة: ١١٦/٢ـ١١٨، شذرات الذهب: ١٦٧/٥ـ١٦٨، مرآة الجنان: ٣٢/٤ـ٣٥، المختصر: ١٣١/٣، بغية الوعاة: ٣٨/٢ـ٤٠، كشف الظنون: ٨١،٩٨، ١٠٨، ١٢٢، ١٢٤، ٢١٢، ٢١٤، ٢٥٣، ٣٤١، ٣٩٩، ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥١٨، ٦٩٢، ٧١٤، ٨١١، ١٢٧٣، ١٤٢٨، ١٥٣٧، ١٥٤٣، ١٥٦٣، ١٦٩٥، ١٧٧٤، ١٧٨٩، ١٨٤٠، إيضاح المكنون: ١٢٧/١، ٣٩٩/٢، ٤٤٣، ٦٠٤، ٦١٦، هدية العارفين ٤٥٩/١.

(٥٢) في الأشباه والنظائر: ١٤٩/٣ ونسخة الظاهرية: « وأقرَّ قائلهُ عليه ».

(٥٣) لقد ذكر النحويون أنَّ الهاء حُذفتْ فيما كانَ من باب (فعيل) بمعنى (مفعول) للفرق بين ما هو فاعل وبين ما هو مفعول، فقولنا: كفٌّ خضيبٌ، بمعنى: خُضبتْ، وقولنا امرأةً كريمة بمعنى: كَرُمت:

انظر في ذلك: المذكر والمؤنث للفراء: ٦٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٧/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦٥/٤، المخصص: ٥٤/٦.

(٥٤) في النسخة (الأصل)، ونسخة الظاهرية: « السابع »

(٥٥) في الأشباه والنظائر: ١٤٩/٣: « شبَّه » وفي نسخة الظاهرية: « تشبه »

(٥٦) ما بين الحاصرتين ليس في النسخة الأصل، وهو في الأشباه والنظائر: ١٤٩/٣، وفي نسخة الظاهرية: « بمعنى مفعول بمعنى فاعل ».

(٥٧) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية: « فيلحِقوهُ »، والصوابُ ما أثبتناه كما هو في الأشباه والنظائر: ١٤٩/٣.

(٥٨) يس: ٧٨.

[« إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ.. »][59].

والثاني كقولهم: خَصلةٌ ذميمةٌ، وصفةٌ حَميدةٌ، حَمْلاً على [قَوْلِهِمْ][60]: قبيحة وجميلة[61].

(٧) السابع:[62]

أنَّ العَرَبَ قدْ تُخْبِرُ عنِ المُضافِ إليه [ويترُكونَ][63] المضافَ،

---

(٥٩) في الأشباه والنظائر: ٣/١٤٩: « إنّ رَحْمَةَ اللهِ قَريبٌ من المحسنين ».

(٦٠) في نسخة الظاهرية: « قوله ».

(٦١) مِنْ أنصارِ هذا المذهب أبو القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ٢/٨٣): « أو على تشبيههِ بفعيل الذي هو بمعنى مفعول، كما شُبّه ذاكَ بهِ، فقيلَ: قُتَلاء وأُسَراء ».

وذهب ابن مالك (انظر مسألته في هذه الآية الكريمة، ورقة: ٧٦) إلى أنّ ما خالفَ ما كان من باب (فعيل) بمعنى (مفعول) إمَّا أنْ يُعدَّ نادراً وإمَّا أنْ يُتلطفَ في توجيهه: أحدُها: أنَّ (فعيلاً) وإنْ كان بمعنى (فاعِل) قد جَرى مجرى (فَعيل) الذي بمعنى (مفعول) في عدم لحاق التاء كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حينَ قالوا: خَصلة حميدة، وفعلةٌ ذميمةٌ، بمعنى: محمودة، ومذمومة، فَحُملا على جميلة وقبيحة في لحاق التاء، وكذلك (قريبٌ) في الآية الكريمة حُمِلَ على: عَينٌ كحيلٌ، وكَفٌّ خَضيبٌ، وأشباههما في الخلو من التاء، ونظير: « إنَ رحمةَ الله قريبٌ من المُحسنينَ » قولُهُ تَعالى: (قالَ مَنْ يُحْيِي العِظامَ وهَي رميمٌ) (يس: ٧٨)

انظر في ذلك أيضاً: حاشية الشهاب: ٤/١٧٥ـ١٧٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٨٦.

وفي روح المعاني ٨/١٤٢: « لم يتعقب هذا بشيء وتعقبه الروذراوي بأنه مجرد دعوى لا دليل عليه، وإنْ قاله النحويون، ويرد عليه، أنَّ أحد الفعلين مشتق من لازم والآخر مِنْ مُتَعَدٍّ، فلو أجرى على أحدهما حكم الآخر لبطل الفرق بين المتعدِّي واللازم إنْ كانَ على وجه العموم، وإن كان على وجه الخصوص فأينَ الدليل عليه، وفيه نظر ».

واختيار الألوسي (روح المعاني: ٨/١٤٤): « والذي أختارُهُ أنَّ فعيلاً هنا بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول كما زعم الكرماني لما مرَّت الإشارة اليه، ولأن الرحمة صفة ذات عند جمع، وصفات الذات سواء قلنا بعينيَّتها أو بغيريتها، أو بأنها لا، ولا يحسن الاخبار عنها بأنها مقربة وذلك على القولين الأخيرين ظاهر، وعلى الأوّل أظهر ».

وكون فعيل بمعنى فاعل اختيار الرضي أيضاً (شرح الشافية: ٢/١٣٩): « وقد جاء شيءٌ من فَعيل بمعنى فاعل مستوياً فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ حملاً على فعيل بمعنى مفعول نحو: جديد، وسَديس، وريحٌ خريق، ورحمةُ الله قريب، ويلزم ذلك في سَديس وخريق ».

(٦٢) في النسخة الأصل، ونسخة الظاهرية: (الثامن)، والصوابُ ما أثبتناهُ كما في الأشباه والنظائر: ٣/١٤٩.

(٦٣) في الأشباه والنظائر: ٣/١٤٩: « وتَترك ».

كقوله [ـ سبحانَه وتعالى ـ][٦٤] : « فَظَلَّتْ أعناقهُمْ لها خاضعينَ »[٦٥]، فـ (خاضعينَ) خَبَرٌ عن الضمير المضاف إليه [الأعناق][٦٦]، ألا ترى أنَّكَ [لو][٦٧] قُلتَ: الأعناقُ خاضعونَ [لم][٦٨] يَجزُ، لأنَّ جَمعَ المذكر السالم إنَّما يكونُ مِنْ صفاتِ العُقلاءِ، لا تقولُ: أَيدٍ طويلون، ولا : كِلابٌ نابحونَ، انتهى.

ولعَلَّ هذا القَولَ يَرجعُ إلى القَولِ بالزيادةِ، وقَدْ بيَّنا ما عليه.

وقَدْ قيلَ: إنَّ المُرادَ بالأعناقِ في هذه الآية الكريمة الرُؤساءُ، وقيل: الجماعةُ، [يقال][٦٩] : جاء زيدٌ في عُنُقٍ من الناسِ، أي: [في جماعَةٍ][٧٠].

---

(٦٤) في الأشباه والنظائر: ٣/١٤٩: « تعالى » وفي نسخة الظاهرية « سبحانه ».

(٦٥) الشعراء: ٤

(٦٦) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠، ونسخة الظاهرية بعد ما بين الحاصرتين: « لا عَنِ الأعناق ».

(٦٧) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠: « إذا ».

(٦٨) « في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠: « لا يجوز ».

(٦٩) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠، ونسخة الظاهرية: « وإنَّهُ يُقالُ »

(٧٠) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠، « جماعة ».
للنحويين في تخريج هذه الآية الكريمة أوجهٌ:

(١) أنْ يكونَ (أعناقٌ) مُقحماً، وهو قولُ أبي القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ٣/١٠٤)، أي: فَظلُّوا خاضعين

(٢) أنَّ العُنُقَ (جماعةٌ)، والأعناقُ الجماعات، كقولهم جاءَني عُنُقٌ من الناس، أي: جَماعَةٌ، ومن ذلك قولُ الشاعر (الكامل) مخاطباً عليَّ بن أبي طالبٍ:

أبلـــــغْ أميرَ المؤمنيـ ـنَ أخا العراق إذا أتَيْنـا
أنَّ العـــراقَ وَأَهْلَـــهُ عُنُقٌ إليكَ فَهَيتَ هَيتـا!

أي: أنهَم أقبلوا إليك بجماعتهم.

انظر: البحر المحيط: ٧/٥، شرح المفصل: ٤/٣٢، الخصائص: ١/٢٧٩، لسان العرب (عنق).

(٣) أن يكون العُنُقُ الرئيس أو المقدَّمَ، فيكونُ الأعناقُ وُجَهاءَ الناسِ ورؤساءَهم.

(٨) الثامن[٧١]:

الرَّحمةُ والرُّحْمُ متقاربانِ لفظاً، وهذا واضحٌ [ومعنىً][٧٢] بدليل النَقلِ عنْ أَئمَّةِ اللغةِ، فَأُعطيَ أَحدُهما حُكْمَ الآخر.

وهذا القولُ ليسَ بشيءٍ، لأنَّ [الوَعظَ والموعظةَ والعظة تتقاربُ][٧٣]

---

(٤) أنَّ المُضاف (أعناق) اكتسبَ من المضاف إليه ما يُصَحّحُ الإخبار عَن الأعناق بـ(خاضعين)، وهو قول ذكره أبو البقاء العكْبري (انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٣/٢)

(٥) أنْ يكونَ الإخبارُ عنِ المضاف إليه على أن الأعناق على ما هي عليه، وهو قولٌ ذكره أبو البركات بن الأنباري (انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١١/٢): «أنْ يكونَ الإخبارُ إنَّما جرى على الذين أُضيفَ إليهم (الأعناق) لا على الأعناق. وهذا لا يَستقيم على قول البصريين، لأنَّ الإخبارَ لو جرى على الهاء والميم في (أعناقهم) لأدَّى ذلكَ إلى أنْ يكونَ اسمُ الفاعل جارياً على غيرِ مَن هو لَهُ، وإذا جَرى اسمُ الفاعل على غير مَنْ هو لهُ وجَبَ إبرازُ الضمير فيه، نحو: دَعْدٌ زيدٌ ضاربتهُ هي: لأنَّ الإخبارَ عن (دَعد) قد جرى خبراً عن (زيد)، فكان ينبغي على هذا أن يكون: فَظَلَّتْ أعناقهُم لها خاضعينَ هم».

وهذا الوجه يستقيم على مذهب الكوفيين لأنَّهم يجوزون عدم بروز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير منْ هو له، وهو قول الفراء (انظر معاني القرآن: ٢٧٧/٢): «وأحبُّ إليَّ مِنْ هذين الوجهين في العربيةِ أنَّ الأعناقَ إذا خَضعتْ فأربابُها خاضعون، فجعلت الفعل للأعناق، ثم جَعلت (خاضعينَ) للرجال.. ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ: كلٌّ ذي عينٍ ناظرٌ وناظرةٌ إليكَ؛ لأنَّ قولك: نَظَرتْ إليكَ عَيني، ونَظَرتُ إليكَ، بمعنى واحدٍ، فَتُرِك (كلٌّ) وله الفعلُ، ورُدَّ إلى العينِ، فلو قُلتَ: فَظَلَّتْ أعناقُهُم لها خاضعةً كانَ صواباً»..

(٦) أنْ يكونَ في الكلام حَذْفُ مضاف، أي: أصحاب الأعناقِ فروعي هذا المحذوف في (خاضعين)، وذهب ابن مالك (انظر مسألته في هذه الآية، ورقة: ٨٠) إلى أنَّ الكلامَ محمولٌ على باب الاستغناء بأحدِ المذكورين لكون الآخر تبعاً له، أو معنىً من معانيه، وتقدير الكلام عندهُ: فَظَلَّتْ أعناقهُم خاضعة وظَلّوا لها خاضعين.

ولقدْ رُدَّ هذا الوجه بأنَّ الخبر محكوم به على اسم (ظلَّ)، فلا يصحُّ أنْ يُعرضَ عن ذلك.

انظر: الأشباه والنظائر: ١٤٦/٣، الكشاف: ١٠٤/٣، معاني القرآن: ٢٧٧/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٣٩٣/٢، تفسير أبي السعود: ٢٣٢/٣. روح المعاني: ١٤١/٨.

(٧١) في النسخة الأصل (التاسع)، والصوابُ ما أثبتناهُ كما في الأشباه والنظائر: ١٥٠/٣

(٧٢) في الأشباه والنظائر: ١٥٠/٣: «معنىً»، وهو الصواب.

(٧٣) في الأشباه والنظائر: ١٥٠/٣: «الوعظ والموعظة يتقارب»

أيضاً، فينبغي أنْ يُجيزَ هذا القائلُ: [مَوْعِظَةٌ][74] نافعٌ، وعِظَةٌ [نافعٌ][75]) حَسنٌ، وكذلكَ الذكرُ والذِّكرى، فينبغي أن يُقالَ: ذِكرى نافعٌ كما يقالُ: ذِكرٌ نافِعٌ[76].

(٩) التاسعُ:[77]:

أنَّ (فعيلاً) هُنا بمعنى النَسبُ، فـ (قَريبٌ) معناهُ: ذاتُ قُربٍ، كما يقولُ الخليل[78] في حائض: إنَّه بمعنى ذات حيضٍ، وهذا أيضاً باطلٌ، لأنَّ استعمالَ الصفات على مَعنى النَسَبِ مَقصورٌ على أَوْزانٍ خاصةٍ،

---

(٧٤) في الأشباه والنظائر: ١٥٠/٣ ونسخة الظاهرية: «أن يُقالَ موعظةٌ»

(٧٥) ما بَينَ الحاصرتين ليس موجوداً في الأشباه والنظائر ونسخة الظاهرية.

(٧٦) لستُ أتفقُ مع ابن هشام فيما ذهب إليه لأنَّ غيره من النحويين قد أجازوا هذا الوجه، ومن هؤلاء أبو القاسم الزمخشري (انظر الكشاف: ٨٣/٢)، وأبو حيَّان النحوي (انظر البحر المحيط: ٣١٣/٤)، والزجاج (انظر تفسير القرطبي: ٢٢٧/٧، معاني القرآن وإعرابهُ: ٣٨٠/٢-٣٨١)، وهو اختيارُ ابن النحاس (انظر: تفسير القرطبي: ٢٢٧/٧، إعراب القرآن: ٦١٧/١)، وممَّنْ أجازه أيضاً أبو البركات بن الأنباري (انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦٥/١)، ومكي بن أبي طالب (انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٢٠/١). وانظر: فتح القدير: ٢١٣/٢، حاشية الشهاب: ١٧٥/٤-١٧٦

(٧٧) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية (العاشر)، والصوابُ ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ١٥٠/٣.

(٧٨) في الكتاب: ٣٨٣/٣ :«فزَعَمَ الخليلُ أنهم إذ قالوا: حائضٌ، فإنَّهُ لم يُخرجْهُ على الفعل، كما أنَّه حين قال: دارِعُ، لم يُخرجهُ على (فعَلَ)، وكأنه قالَ: دِرعيٌّ، فإنَّما أراد: ذات حيض، ولم يجيءْ على الفعل. وكذلك قولهم: مُرضعٌ، إذا أرادَ: ذات رَضاع، ولم يُجرها على (أَرْضَعَت)، ولا (تُرضعُ)، فإذا أرادَ ذلكَ قال: مُرضعةٌ، وتقول: هي حائضةٌ غداً، لا يكون إلاَّ ذلك، لأنك إنما أجريتها على الفعل، على: هي تحيضُ غداً، هذا وجه ما لم يَجرْ على فِعلِهِ فيما زعَمَ الخليلُ مما ذكرنا في هذا الباب».

انظر الكشاف: ٤/٣، البحر المحيط: ٣٥٠/٦، حاشية الشهاب: ٢٨١/٦، مختصر المذكر والمؤنث: ٦٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٦/٢، حاشية الخضري: ١٤٦/٢، المخصص: ٥٨/١٧، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٥٣، شرح المفصل: ١٠٠/٥ لسان العرب (حيض).

والخليل بن أحمد أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء، ولقد اخترع علم العروض، وله كتاب في الألحان. وتوفي سنة (١٧٠ هـ)، انظر في ترجمته: المعارف: ٥٤١، مراتب النحويين: ٥٤-٧٠،

وهي: فعّال، وَفَعِل، وفاعل[٧٩].

أخبار النحويين البصريين: ٣٨-٤٠، تاريخ العلماء النحويين ١٢٣-١٣٤، طبقات النحويين واللغويين: ٤٧-٥١، تهذيب اللغة: ١/١٠، فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٤، معجم الأدباء: ١١/٧٢، إنباه الرواة: ٣٤١-٣٤٧، وفيات الأعيان: ٢/٢٤٤-٢٤٨، المختصر: ٢/٨، مرآة الجنان: ١/٣٦٢-٣٦٧، النجوم الزاهرة: ١/٣١١، بغية الوعاة: ١/٥٥٧-٥٦٠، المزهر: ٢/٤٠١-٤٠٢، شذرات الذهب: ١/٢٧٥-٢٧٧، تاج العروس: ٨/٤٩٤، كشف الظنون: ١/٥٣٧، ٥٣٨، ٢/١١٣٦، ١٤٣٨، ١٤٤١، ١٤٤٤، ١٤٦٧، إيضاح المكنون: ٢/٢٧٧-٣٠٧، أعيان الشيعة: ٣/٥٠-٩١

(٧٩) لقد أجاز هذا الوجه أبو حيان النحوي (انظر البحر المحيط: ٤/٣١٣) وأبو البركات بن الأنباري (انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٦٥) والشهاب (انظر حاشية الشهاب: ٤/١٧٥-١٧٦) ومكي بن أبي طالب (انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢٠)، والعكبري (انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٧٥).

ومن الأوزان التي تُحمل على معنى النسب بالإضافة إلى (فعّال) و (فَعِل) و (فاعل) التي ذكرها ابن هشام: مِفعال نحو: مِعطار، ومِفعيل نحو: مِحضير. وذكر السيوطي (انظر همع الهوامع: ٦/١٧٥) أنَّ هذا موقوفٌ على السماع، ولا يُقاسُ على شيءٍ منهُ وإنْ كان قد كثر في كلامهم. ويقيس أبو العباس المبرد (انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٧) على (فعّال).

ولستُ مع السيوطي فيما ذهب إليه من عَدَمِ القياس، لأنَّ في الكلام العربي شواهد كثيرة على ذلك تجعلنا نجوِّز القياس من غير ترددٍ (انظر المخصص: ١٦/١٢٨، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٤٢، المذكر والمؤنث للفراء: ٥٨، مختصر المذكر والمؤنث: ٤٥).

وللنحويين في خلوِّ أمثال هذه الأوزان من التاء مذاهب:

(١) أنها حُذفت لعَدَمِ الحاجة إليها لأمن اللبس، وهو مذهب الكسائي.

(٢) أنّها في الأصل وَصْفٌ للمذكر كما مرَّ، وهو مذهب سيبويه والفراء (انظر المذكر والمؤنث: ٥٨)

(٣) أنّها محمولة على معنى النسب، أي: ذات حيضٍ وذات طلاق، وإنْ قُصدَ بهذه الصفات الحدوث في أحدِ الأزمنة لحقتها التاء.

انظر في ذلك: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٤٢، الكشاف: ٣/٤، لسان العرب (رضع) المخصص: ١٦/١٢٨، المذكر والمؤنث للفراء: ٥٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣١، البحر المحيط: ٦/٣٥٠، حاشية الشهاب: ٦/٢٨١، همع الهوامع: ٢/٦٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٦، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/١٤٦، الكتاب: ٣/٣٨٤.

والغالب في هذه الصفات كما مرَّ ألاّ تلحقها التاء، ومما لحقتها فيه التاء قول الأعشى (الطويل):

أيا جارتي بيني فإنَّكِ طالِقه كذاكِ أُمورُ الناسِ غادٍ وطارقهْ

انظر في هذا الشاهد: المذكر والمؤنث للفراء: ٥٨، مختصر المذكر والمؤنث: ٤٥، المذكر والمؤنث للمبرد: ١٠٣، لسان العرب (طلق)، الإنصاف: ١٥٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٤٢.

(١٠) العاشر[٨٠]:

أنَّ (فعيلاً) مطلقاً يَشترِكُ فيه المذكرُ والمؤنث، حكى ذلك ابنُ مالكٍ[٨١] عَنْ بعضِ مَنْ عاصَره.

وهذا القَوْلُ مِنْ أَفسدِ ما قيلَ، لأنَّه خلافُ الواقع في كلامِ العرب، يقولون: امرأةٌ ظريفةٌ، وامرأةٌ عليمةٌ ورحيمةٌ، ولا يجوز التذكير في

وقول الفرزدق (الطويل):

رَأيتُ خُتونَ العام والعام قَبلهُ   كحائضةٍ يُزْنَى بها غير طاهر

انظر: مختصر المذكر والمؤنث: ٤٥، المذكر والمؤنث للفراء: ٥٩، تهذيب اللغة: ٧/١٠٣، لسان العرب (ختَن: حيض)، شرح المفصَّل: ٥/١٠٠، الصِحاح (حيض)، المخصص: ١٧/٥٨، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٤٣.

ولقد عدَّ الفراء ذلك ليسَ بحسنٍ في الكلام، والقول نفسه مع المفضل بن سلمة (انظر مختصر المذكر والمؤنث: ٤٥).

(٨٠) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية (الحادي عشر)، والصواب ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠.

(٨١) جاء في مسألته في هذه الآية، ورقة: ٨١: «وبَلغَني أنَّ بعضَ الفقهاء زَعَمَ أنَ إخلاءَ (قريب) المشار إليه من التاء لم يكُنْ إلاَّ لأجلِ أنَّ (فعيلاً) يجري مجرى (فَعُول) في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ، وضَعفُ هذا القول بيِّنٌ، وتزييفهُ هيِّنٌ؛ وذلك أن قائلهُ إما أن يريدَ أنَّ (فعيلاً) في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقهُ (فَعُول) من الجري على المذكرِ والمؤنَّثِ بلفظٍ واحدٍ، وإمَّا أن يريدَ أنَّ (فعيلاً) في هذا الموضع خاصة محمولٌ على (فَعُول)، فالأوَّل مردودٌ لإجماعِ أهلِ العربية على التزام التاء في (ظريفة) و (شريفة) وأشباههما وزناً ودلالةً، ولذلك احتاج علماؤهم إلى أن يقولوا في قوله تعالى: «ولم أكُ بَغيًا» (مريم: ٢٠) أنَّ أصله: بَغوي، على (فَعُول)، فلذا لم تلحقه التاء، ثمَّ أُعلَّ بإبدال الواو ياءً، والضمة كسرة، فصارَ لفظه كلفظ (فَعيل)... ولو كانَ (فعيلاً) غيرَ مُغير عن (فَعُول) للحقتهُ التاء. والثاني أيضاً مردود؛ لأنَّه قد تقدم التنبيهُ على ما ل (فَعيل) على ما ل (فعول) من المزايا، وأنّه لا يليقُ بهِ أنْ يكونَ تَبعاً ل (فعُول)، بل الأولى أنْ يكونَ أمرهما بالعكس، ولأنَّ ذلك القائلَ حمل (فَعيلاً) على (فَعُول)، وهما مختلفان لفظاً ومعنىً؛ أمَّا المخالفةُ لفظاً فظاهرةٌ، وأمَّا المخالفةُ معنىً فلأنَّ (قريباً) لا مبالغة فيه لأنَّه يُوْصَفُ به كُلُّ ذي قربٍ وإن قلَّ، و (فَعول) المشار اليه لا بُدَّ فيهِ من مبالغةٍ، وأيضاً فإنَّ الدَّالَّ على المبالغةَ لا بُدَّ أنْ يكونَ له بنيةٌ لا مبالغة فيها، ثمَّ يُقصَدُ بهِ المبالغة، فتغيَّر بنيته كضارب وَضروب، وعالم وعليمٍ، و (قَريبٌ) ليسَ كذلك، ولا مبالغة فيه. والظاهرُ أنَّ ذلكَ القائلَ إنَّما أراد حَملَ (فعيلٍ) على (فعول) مطلقاً، واستدلَّ على ذلك بقول امرىء القيس في صفة امرأة:

شيءٍ من ذلك، ولهذا قال أبو عثمان المازني[٨٢] في قوله ـ سبحانهُ وتعالى

فَتورُ القيامِ قطيعُ الكلا　　　م تَفتَرُّ عَنْ ذي غُروبٍ خَصِرْ

والاحتجاج بهذا ساقطٌ مِن وجُوهٍ..».

وفي روح المعاني: ١٤٢/٨: «العاشر: ما قاله الروذراوي أن فعيلاً مطلقاً يشترك فيه المؤنث والمذكر..»

وابن مالك هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي نحوي لغوي، توفي في دمشق سنة (٦٧٢هـ)

ومن مؤلفاته: الكافية الشافية، الوافية في شرح الكافية الشافية، الألفية، التسهيل، شرح التسهيل، المؤصل في نظم المفصل، عمدة الحافظ وعدة اللافظ وغيرها.

انظر في ترجمته: بغية الوعاة: ١/١٣٠ـ١٣٧، مقدمة تسهيل الفوائد، طبقات الشافعية: ٢٨/٥، النجوم الزاهرة: ٢٤٤/٧، المختصر: ٨/٤ـ٩، مرآة الجنان: ١٧٢/٤. شذرات الذهب، ٣٣٩/٥، كشف الظنون: ٨٢، ١١٩، ١٣٣، ١٤٤، ١٥١، ٢٠٥، ٤٠٥، ٤١٢، ٥٥٣، ٦٤٩، ٦٩٤، ٩٧٨، ١٠٨٧، ١١٦٦، ١١٧٠، ١٢١٩، ١٣٠١، ١٣٣٨، ١٣٤٤، ١٣٦٩، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٤٦٢، ١٥٣٦، ١٥٨٧، ١٧٧٤، ١٧٩٨، ١٨٠٠، ١٥٣٦، ١٥٨٧، ١٧٧٤، ١٧٩٨، ١٨٠٠، ١١٩٦٤.

(٨٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٧/٢.

وهذا القولُ منسوبٌ أيضاً إلى أبي العباس المبرد تلميذ المازني، فوزنه عنده: فَعُول، اجتمعت واو وياء، وسبقتْ إحداهما بالسكون، فقُلِبَتِ الواو ياءً، وأُدغمت في الياء، وكُسِرَ ما قبلها لأجل الياء.

انظر البحر المحيط: ١٨١/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٩/٢، حاشية الشهاب: ١٥٠/٦.

وذهب ابن جنى (انظر البحر المحيط: ١٨١/٦) في كتاب (التمام) إلى أنَ (بغيّ) فَعيلٌ بمعنى مفعول نحو عَينٌ كحيلٌ، أي: مَبغيّة.

ويجوز أن يكون من باب حائض وطالق وطامث كما مرَّ، وذكر ابن جنى أنه لو كان فعُولاً لقيل: بَغُوٌّ مثل: نَهُوٌّ.

والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد، قرأ على أبي الحسن الأخفش أكثر الكتاب، وقرأ الباقي على الجرمي، ومن تصانيفه: الألف واللام، ما يَلْحَنُ فيه العامة، كتاب في التصريف، وتوفي سنة (٢٤٩ هـ) أو (٢٣٦ هـ).

انظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين: ٦٥، مراتب النحويين: ١٢٦ـ١٢٩، أخبار النحويين البصريين: ٧٤ـ٨٥، طبقات النحويين واللغويين ٨٧ـ٩٣، تاريخ بغداد: ٩٣/٧ـ٩٤، فهرست ماروواه ابن خير عن شيوخه: ٣١٣، ٣١٧، معجم الأدباء: ١٠٧/٧ـ١٢٨، إنباه الرواة: ٢٤٦/١ـ٢٥٦، وفيات الأعيان: ٢٨٣/١ـ٢٨٦، مرآة الجنان: ١٠٩/٢ـ١١١، النجوم الزاهرة، ٣٣٦/٢، بغية الوعاة: ٤٦٣/١ـ٤٦٦، المزهر: ٤٨/٢، ٤١٩، ٤٤٤، ٤٤٦، شذرات الذهب ١١٣/٢ـ١١٤.

ـ: «وما كانت أُمُّكِ بغَيّاً»[٨٣]: إنَّه (فعول) (بَغوي)، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً، والضمّةُ كسرَةً، وأُدغمت الياء في الياء، فأمَّا قوْلُ الشاعر[٨٤] (المتقارب)

فَتُــورُ القيــامِ قَطيــعُ الكلا م تَفْتَرُّ عَنْ ذي غُروبٍ خَصِرْ[٨٥]

فالجوابُ عنه من أوْجُهٍ:

(١) أحدُها: أَنَّهُ نادرٌ[٨٦].

(٢) الثاني أنَّ أصْلَهُ: قطيعةٌ، ثمَّ حُذِفَتِ التاءُ للإضافة، [كقولهِ][٨٧]: «وإقام الصلاةِ[٨٨]»، وأصلهُ: وإقامَةِ الصَلاةِ، والإضافة مُجوِّزةٌ لحذفِ التاءِ كما توجبُ حذف النون والتنوين[٨٩]، نَصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ من القراء.

---

(٨٣) مريم: ٢٨.

(٨٤) هُوَ امرؤ القيس، انظر ديوان امرىء القيس «دار بيروت للطباعة والنشر»: ١١٠، روح المعاني: ١٤٢/٨.

(٨٥) غُروبُ الأسنان: مناقع ريقها، وقيل أطرافها وحِدَّتُها وماؤها والخَصر العذبُ البارد، فيكون المعنى: تبتسم عن ثغرٍ حسنِ الأسنان رقيق الماء. انظر شرح ديوان امرؤ القيس: ٩٥.

(٨٦) هذا الوجه ذكره ابن مالك، انظر مسألتهُ في هذه الآية، ورقة ٨١ وقيل إن ذلك له نظائر، انظر الأشباه والنظائر ١٤٦/٣.

(٨٧) في الأشباه والنظائر ١٤٦/٣، ونسخة الظاهرية: «كقولِهِ سُبْحَانَهُ»

(٨٨) الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧.

(٨٩) أجازَ سيبويهِ: أقامَ إقاما، واستجاز استجازاً، ولقد خصَّ الفرَّاء ما مرَّ بحال الإضافة كما هو في الآية الكريمة على أنَّ المضاف إليه قائمٌ مقام الهاء، وهو الأولى عند الرضي لأنَّ السماع لم يثبتْ إلاَّ مَعَ الإضافة، ولم يُجوِّزْ سيبويهِ حذفَ التاء من نحو التعزية.

انظر شرح الشافية: ١٦٥/١، الخصائص: ١٧٥/٣. وهذا الوجهُ ذكره ابن مالك أيضاً (انظر مسألته في هذه الآية، ورقة: ٨١).

ومِمَّا يمكنُ حَملهُ على حذف التاء في مثل هذه المصادر قراءة زر بن حبيش ومحمد بن عبد الملك: «وَلَوْ أرادوا الخروجَ لأعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ» (التوبة: ٤٦).

وذهب ابن جنى (انظر المحتسب: ١/٢٩٢) إلى أنّ حذف التاء في المصادر المضافة إلى ضمير أَحْسَنُ من حذفها في المصادر المضافة إلى اسم، لأنّ الضمير الذي في موضع جر شديد الحاجة إلى ما جرّه من موضعين: «أَحَدُهما: حاجةُ المجرور إلى ما جَرَّهُ، ألا تَراهُ لا يُفصل بينهما، ولا يُقَدَّم المجرور على ما جَرَّهُ؟ والآخرُ: أنّ المجرور في (عُدَّهُ) مُضمرٌ، والمضمر المجرور أَضعَفُ من المظهر المجرور للطف الضمير عَن قيامه بنفسه، وليستِ الصَّلاتُ بمضمرة، فتضعفُ ضعف هاء (عُدَّهُ)، فيقدر ضعف الشيء وحاجته إلى ما قبله ما يكادُ يَعتدَ جزءاً منه، فيخلف جزءاً محذوفاً مِن جملته، فافهم ذلك. وأمّا أصحابنا فعندهم أنّ الإقام مصدر: أقمتُ، كالإقامة، وليس مذهبنا فيه كما ظَنَّهُ الفراءُ».

ومن ذلك أيضاً قراءة عطاء بن أبي رباح: «فَناظِرةُ إلى مَيسُره» (البقرة: ٢٨٠): ذكر ابن جني (انظر المحتسب ١/١٤٤) أنّ (مَيسُر) غريبٌ؛ لأنه ليس في الأسماء شيءٌ على (مَفْعُل) بغير تاء نحو: **المقدُرة، والمقبُرة، والمشرُقة، والمقْتُوَة**

وممّا يعزّز ذلك: مَعوُن، ومألُك، ومكرُم عند ابن خالويه، أمّا سيبويه والأخفش والسيرافي فلا يَروْن وجودَ مثل هذا الوزن في العربية.

وذهب السيرافي إلى أنّ الهاء حذفت في الشعر من هذه الأبنية لأنها رُخمت ضرورة، وتبعه ابن جني في ذلك (انظر الخصائص: ٣/٢١٢).

انظر في ذلك: المحتسب: ١/١٤٤، الممتع في التصريف: ١/٧٨ـ٧٩، ليس في كلام العرب: ٤ـ٥، الخصائص: ٣/٣١٢، المزهر في علوم اللغة: ٢/٥٠ـ٥١، مسألة ابن مالك في هذه الآية، ورقة: ٨٢.

ومن ذلك أيضاً قول الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب (البسيط):

إنّ الخليطَ أَجَدُّوا البينَ فانجردوا   وأخلفوكَ عِدا الأمرِ الذي وَعدُوا

(انظر في هذا الشاهد: الخصائص: ٣/١٧٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٦، المخصص: ١٤/١٨٨)

أي: عِدةَ الأمر، فَحُذفت التاءُ للإضافة على مذهبِ الفراء كما مرَّ. وذهب الأصمعي إلى أنّه جمع (عدة)، وعلى مذهب الفراء يكتب بغير ألف، وذهب خالد بن مكتوم إلى أنّ (عِدى) جَمعَ (عِدوَة) بمعنى الناحية، فعدى الأمر نواحيه.

انظر: المخصص: ١٤/١٨٨، الخصائص: ٣/١٧٢، ٢١٢ المنصف: ١/٣٠٨، إصلاح المنطق: ١/٣٠٨.

وممّا حذفت فيه التاء في غير ما مرّ قراءة الحسن والزهري: «أو كانوا غُزا» (آل عمران: ١٥٦) خفيفة الزاي، وهذه القراءة محمولة عند ابن جني على أنّ المراد غُزاة، فحذف الهاء حملاً على قراءة من قرأ (غُزَّى) بالتشديد، وأجاز أيضاً أن يكون مخفَّفاً من (غُزَّى).

انظر في ذلك المحتسب: ١/١٧٥، البحر المحيط: ٣/٩٣.

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن: «وجاءوا أباهم عُشاً يبكون» (يوسف: ١٦): ذكر ابن جنى أنّه أراد جمعَ (عاش)، فحذفت الهاء منه تخفيفاً لأنّ القياس فيه عُشاةٌ، وأجاز أن يكون جمعَ

(٣) الثالثُ: أَنَّهُ [جاز][٨٩] لمناسبة قولِهِ (فتورُ)، ألا ترى أَنَّ فَتوراً (فعُولٌ)، وفعُولٌ يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ[٩١].

(١١) الحادي عشر:[٩٢]:

أَنَّهم يقولونَ: فلانةٌ قَريبٌ مِن كذا، [يفرِّقون][٩٣] بين (قريب) من [معنى][٩٤] النسب، و (قريب) من قرب المسافة، فإذا قالوا: هي قريبة [فُلانٍ][٩٥] فمعناهُ [قُربُ][٩٦] المسافة، وإذا قالوا: قريبٌ،

(عِشوَة) وهي الظلام، وجُمِعَ لتفرق أجزائه.
انظر في ذلك المحتسب: ١/٣٣٥.

ومن ذلك حذف التاء من (الأبوَّة) جمع أب في قول العتابي يمدح الكسائي (الطويل):
أبى الذمَّ أخْلاقَ الكسائي وانتحى   به المجدَ أخلاق الأبُوِّ السَّوابق

انظر: المحتسب: ١/١٧٥، البحر المحيط: ٣/٩٣. ومن ذلك قولهم ناحٍ في ناحية، ومألُكُ في مألكةُ، ومَعوُن في مَعوُنةٍ، ومَيْسُر في مَيسُرةٍ وغير ذلك.

(٩٠) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠: «إنَّما جازَ».

(٩١) لم يذكر ابن مالك هذا الوجهَ، ولكنه ذكر وجهاً آخر أغفلهُ ابن هشام، وهو أنَّ (قطيع) من باب فعيل بمعنى مفعول: «الثالث، أنْ يكون (فَعيل) في قوله (قطيع الكلام) بمعنى مفعول؛ لأنَّ صاحبَ المحكم حكى أنَّه يُقالُ: قَطَعَهُ وأقطعهُ إذا بكَّته، وَقطُعَ هو وقُطِعَ فهو قطيعُ القَول، فقطيعٌ على هذا بمعنىٍ مقطوع، أي: مَبكَّت، فحذفُ التاءَ على هذا التوجيه ليسَ مُخالفاً للقياس، وإنْ جعل (قطيع) مبنياً على (قَطُعَ) كسَريع من (سَرُعَ) فحقُّه على ذلك أنْ تلحقهُ التاء عند جريه على المؤنث إلاَّ أنَّه شبِّهَ بِفَعيل الذي بمعنى مَفْعول، فأجري مجراهُ، واللهُ أعلمُ».

انظر مسألة ابن مالك في هذه الآية، ورقة: ٨٢، ويتراءى لي أنَّ ابن مالك قد جعل (قَطُعَ) لازماً وليس مثل (قطَعَ) المتعدي، ولعلَّ ما يدلُّ على ذلك (سَرُعَ) إلاَّ إذا حملنا (قطُعَ) على (فَعُل) التي للمبالغة.

(٩٢) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية: «الثاني عشر» والصوابُ ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٠.

(٩٣) بعدما بين الخاصرتين في نسخة الظاهرية: «بذلك».

(٩٤) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١: «مِنْ قرب» وفي نسخة الظاهرية: «المعنى».

(٩٥) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١: «من فلانٍ».

(٩٦) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١: «من».

فمعناهُ من القرابة[٩٧].

وهذا القول عِندي باطِلٌ لأنَّه مبنيٌّ على أنَّه يُقالُ في القُربِ النسبي: فُلانٌ قريبي، وقد [نُصَّ][٩٨] على أنَّ ذلك خَطأٌ، وأنَّ الصوابَ أن يُقالَ: [ذو][٩٩] قرابتي[١٠٠] كما قال (البسيط)[١٠١]:

يبكي الغَريبُ عَليهِ لَيْسَ يعْرِفُهُ وذو قَــرابَتِــهِ في الحيِّ مسرورُ

---

(٩٧) يتراءى لي أنَّ ابن هشام قد حمل كلام الفراء على خلاف ما حمله غيره، لأنَّ النحويين قد نسبوا إليه جواز الأمرين في قرب المسافة، ووجوب التأنيث في قرب النسب، ولعلَّ تذكير (قريب) في الآية يعزز ما نَذْهَبُ إليهِ لأنَّ المرادَ قُربُ المسافة لاقرب النسب.

جاء في (الأشباه والنظائر: ٣/١٣٦): «وقال الفرَّاءُ: القريبُ إذا كان للمكان، وكان ظرفاً كان بلا هاء، وإذا ضمن معنى النسبة والقرابة دخلت الهاء، تقول في الأول: كانت فلانة قريباً مني، وفي الثاني: فلانةٌ قريبتي..»

انظر في ذلك: إعراب القرآن: ١/٦١٧، معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٨٠ـ٣٨١، التبيان في تفسير القرآن: ٤/٤٢٦، تفسير القرطبي: ٧/٢٢٧، حاشية الشهاب: ٤/١٧٥ـ١٧٦، فتح القدير: ٢/٢١٣.

(٩٨) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١، ونسخة الظاهرية: «نصَّ الناسُ»

(٩٩) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١، ونسخة الظاهرية: «فلانٌ ذو».

(١٠٠) لسنا نتفق مع ابن هشام فيما ذهب إليه لأنَّ هذا القول للفراء (انظر معاني القرآن: ١/٣٨٠)، وذكره أبو البقاء العكبري (انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٧٥) والقرطبي (انظر تفسيره: ٧/٢٢٧)، وأبو حيان (انظر البحر المحيط: ٤/٣١٣) والشهاب (انظر حاشيته: ٤/١٧٥)، والطوسي (انظر التبيان في تفسير القرآن: ٤/٤٢٦)، ومكي بن أبي طالب (انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٠) من غير أن يخطئوه.

ويتراءى لي أنَّ ابن هشام قد تَبعَ في ذلك أبا اسحق الزجاج (انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٨٠ـ٣٨١): «وقال بعضهم: ذُكِّر ليفصل بين القريب من القرابة، والقريب من القرب، وهذا غَلطٌ، لأنَّ كل ما قرُبَ من مكانٍ أو نسبٍ فهو جارٍ على ما يُصيبهُ من التأنيثِ والتذكير».

ولعلَّ ما يُعزِّز مذهب الفراء قوله تعالى: «وما يُدريكَ لعلَّ الساعةَ قريبٌ» (الشورى: ١٧)، وفي تأويل هذه الآية أوجه منها ما أشرنا إليه.

انظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن.: ٢/١١٣٢، البحر المحيط: ٧/٥١٣. ومن ذلك قول عروة بن حزام (الطويل):

(١٢) الثاني عشر[١٠٢] :

أَنَّ هذا مِنْ تَأويلِ المُؤنثِ بمذكَّرٍ مُوافق في المعنى، واختلفَ هؤلاءِ، فمنهم مَن يُقَدِّرُ: [إنَّ][١٠٣] إحسانَ اللهِ قريبٌ، ومنهم مَن يُقَدِّرُ: لُطفُ اللهِ قَريبٌ.

ومِنْ مجيء ذلك في العَربيةِ قولُ الشاعر[١٠٤] (الطويل):

أرى رَجُلاً منهـم أَسيفـاً كـأنَّما يَضُمُّ إلى كَشحيهِ كَفـاً مُخضَّبـا

فأُوِّلَ الكفُّ على معنى العضو.

وهذا الوَجهُ باطلٌ لأنَّه إنَّما يَقَعُ [هذا النحوُ][١٠٥] في الشعر، وقَد

عَشيَّةَ لا عَفراءُ مِنْكَ قريبَةٌ فَتدْنو ولا عَفراء منك بعيدُ

ويروى هذا الشاهد أيضاً:

عَشيَّةَ لا عفراءَ منك بعيدةٌ فَتَسلو ولا عفراءُ منك قريبُ

انظر: معاني القرآن: ١/٣٨١، تفسير الطبري: ٢/٤٨٨، البحر المحيط: ٤/٣١٣، ضرائر الشعر للقزاز القيرواني: ١٦٢.

ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس (الطويل):

لَهُ الوَيلُ إنْ أمسى ولا أُمُّ هاشمٍ قريبٌ ولا بَسباسةُ ابْنَةُ يَشكُرا

انظر: اعراب القرآن: ١/٢٥٧، ٦١٧، ديوان امرىء القيس: ٦٨، لسان العرب (قرب)، البحر المحيط: ٤/٣١٣، تفسير القرطبي: ٧/٢٢٧.

ومن ذلكَ أيضاً قول جرير (الوافر):

أَتَنْفَعُكَ الحياةُ وأُمُّ عمروٍ قريبٌ لا تَزورُ ولا تُزارُ

انظر ديوان جرير (منشورات دار مكتبة الحياة): ٢٣٨

(١٠١) لم أُوفَّق في الاهتداء إلى قائله.

(١٠٢) في الأصل ونسخة الظاهرية (الثالث عشر)، والصواب ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١

(١٠٣) ما بين الخاصرتين ليس موجوداً في نسخة الظاهرية

(١٠٤) هو الأعشى انظر: الإنصاف: ٧٧٦، الأمالي الشجرية: ١/١٥٨، ديوانُ الأعشى: ١٥١، ضرائر الشعر للقزّاز القيرواني: ٦١٢، لسان العرب (خضب)، مسألة ابن مالك في هذه الآية ورقة: ٧٦ روح المعاني: ٨/١٤٣.

(١٠٥) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١: «هذا».

قَدَّمنا أَنَّهُ لا يُقالُ مَوعِظةٌ حَسَنٌ، إنَّما يُقالُ كما قالَ [اللهُ تعالى][106]: «المَوعِظَةِ الحسنةِ»[107]، هذا مَعَ أَنَّ الموعِظَة بمنزلةِ الوَعظِ في المعنى، [وهذا يُقارِبُهُ في اللفظِ][108].

وأَمَّا البيتُ الذي [أَنشَدُوهُ][109] فَنَصَّ النحاةُ على أَنَّه ضَرورةُ شعرٍ، وما هذه سبيلُهُ لا يُخرَّجُ عليهِ كتابُ اللهِ تعالى[110].

---

(١٠٦) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١ ونسخة الظاهرية: «سبحانهُ».

(١٠٧) النحل: ١٢٥، والآية: «ادعُ إلى سبيلِ ربِّك بالحكمةِ والموعظةِ الحَسَنةِ».

(١٠٨) في النسخة الأصل: «وهذا وهذا يقال به في اللفظ»

(١٠٩) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١: «أنشدته».

(١١٠) لَسنا نتفق مع ابن هشام فيما ذهبَ إليه في عدِّ هذا الوجه باطلاً لأنَّ الحمل على المعنى اكثرُ من أن يُحصى في كلام العرب (انظر الإنصاف: ٧٧٧).

ومن ذلك قول الشاعر (المتقارب):

وقائعُ في مُضرٍ تسعةٌ   وفي وائلٍ كانتِ العاشرهْ

فقال (تِسعةٌ) ولم يَقُل (تسعٌ)؛ لأنَّهَ حَمَلَ الوقائعَ على الأيّام.

انظر في هذا الشاهد: الإنصاف: ٧٦٩-٧٧٠، مجالس العلماء للزجاجي: ٤٩٠، الدرر: ٢/٢٠٤، الأشباه والنظائر: ٣/١٣٩.

ومن ذلك أيضاً قَول رُويشد بن كثير (البسيط):

يأيُّها الراكبُ المُزجى مَطيَّتَهُ   سائِلْ بني أسدٍ ما هذه الصوتُ؟

أي: ما هذهِ الصَّيحةُ؟

انظر في هذا الشاهد: الأشباه والنظائر: ٣/١٣٩، الخصائص: ٢/٤١٦، الإنصاف: ٧٧٣، شرح المفصَّل: ٥/٩٥، خزانة الأدب: ٢/١٦٧، الدرر: ٢/٢١٦.

وهذا الوجهُ الذي عدَّه ابن هشام باطلاً هو اختيارُ أبي اسحق الزجاج (معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٨٠): «إنَّما قيلَ (قريبٌ) لأنَّ الرحمةَ والغُفران في معنىً واحدٍ، وكذلك كلُّ تأنيثٍ ليس بحقيقي».

وهذا القول منسوبٌ إلى النضر بن شُميل (انظر البحر المحيط: ٤/٣١٣). وهو أيضاً جائزٌ عند ابن مالك (انظر مسألته في هذه الآية، ورقة: ٧٩): «معَ أنَّه حُمِلَ أصلٌ على فَرع، فَلأنْ يجوز تَأَوُّل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أحقُ وأولى».

(١٣) الثالث عشر(١١١):

أنَّ المُرادَ بالرحمةِ هُنا المَطَرُ، والمَطَرُ مُذكَّرٌ، وهذا القَولُ(١١٢) يؤيِّدُهُ عندي ما يَتلوهُ مِنْ قَولِهِ [تعالى](١١٣): « وهُوَ الذي يُرسِلُ الرياحَ بُشراً بَينَ يَدَيْ رحمَتِهِ »(١١٤)، وهذه الرحمةُ هي المطرُ، فهذا تأنيثٌ معنوي، إلاَّ أنَّه قَد يُعتَرَضُ عليهِ مِن أوجهٍ:

(١) أَحَدُها أنْ يُقالَ: لو كانتِ الرحمةُ الثانيةُ هي الرحمةُ الأولى لم تذكَرْ ظاهِرَةً، لأنَّ هذا موضعُ الضميرِ، فإنْ قيلَ: إنَّ ذلكَ لَيسَ بواجبٍ، قُلتُ: نَعَمْ، ولكِنَّهُ [مُقْتَضَى](١١٥) الظاهرِ، وبهذا [القَدْرِ](١١٦) يَصحُّ الترجيح.

(٢) الثاني: [أَنَّهُ إذا](١١٧) أمكَنَ الحَملُ على العام، وهو مُطلقُ الرحمةِ لا يُعَدلُ إلى الخاصِّ، لا يُقال هذا إذا لم يعارِضْ [مُعارِضٌ](١١٨) يقتضي الحَمْلَ على الخاصِّ كالتذكيرِ [هنا](١١٩)، لأنَّا نَقولُ هذا

---

(١١١) في النسخة الأصل ونسخة الظاهرية (الرابع عشر) والصواب ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١.

(١١٢) هذا القول للأخفش (معاني القرآن: ٢/٣٠٠): « فَذَكر (قريبٌ) وهي صفة الرحمةِ، وذلكَ كقولِ العرب: ريحٌ خَريقٌ: و: ملحفَةٌ جديدٌ، و: شاةٌ سَديسٌ. وإنْ شئتَ قلتَ: تفسيرُ الرحمة ها هنا (المطرُ) ونحوه، فلذلك ذكَّر كما قال: (وإنْ كان طائفةٌ منكُم آمنوا) (الأعراف: ٨٧)، فذكر لأنّه أراد الناس، وإنْ شئتَ جَعلتَهُ كبعضِ ما يُذكِّرونَ من المؤنث... »

(١١٣) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١، ونسخة الظاهرية: « سبحانه ».

(١١٤) الأعراف: ٥٧.

(١١٥) في نسخة الظاهرية: « يقتضي ».

(١١٦) ما بين الحاصرتين ليس في الأشباه والنظائر.

(١١٧) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١: « إنْ »

(١١٨) ما بين الحاصرتين ليس في النسخة الأصل، والصواب ما أثبتناهُ كما في الأشباه والنظائر: ٣/١٥١

(١١٩) ما بين الحاصرتين ليس في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٢.

[اذا][120] لم يَكُن للتذكيرِ وَجهٌ إلاَّ الحَملُ على إرادةِ المطرِ كما ذكرتُ، ولَيسَ الأمرُ هنا كذلك.

(٣) الثالثُ: أنَّ الرحمَةَ التي هي المَطَرُ لا تَختصُّ بالمُحسنينَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى تكفَّلَ برزقِ العبادِ، طائعِهم وعاصيهم، وأَمَّا [التي][121] هي الغُفرانُ والتجاوزُ فإنَّها تَختصُّ في خِطابِ الشَّرعِ بالمُحسنين المُطيعين [وإن][122] كانت غيرَ مَوقُوفةٍ عليهمْ لا شَرْعاً ولا عَقلاً عِندَ أَهلِ الحقِّ، إلاَّ أنَّ ذلك يُذكرُ على سبيلِ التنشيطِ للمُطيعينَ، والتخويفِ للعاصينَ، وهذا فيهِ لُطْفٌ، وقلمَّا يتنبَّهُ لهُ إلَّا الأفرادُ[123]، ومِن ثَمَّ زَلَّتْ أَقدامُ المعتَزلةِ؛ فإنَّهم يجدونَ في خِطابِ [الشارِعِ][124] ما يَقتَضي [بظاهِرِهِ][125] تخصيصَ الغُفرانِ والتَّجاوزِ، والإحسان بالمُطيعين، فَيَنْفُونَ رَحْمَةَ اللهِ عَنْ أَصحابِ العصيانِ، [فَيحجرونَ][126] واسعاً: «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحمةَ ربِّكَ»[127]، «واللهُ يَخْتَصُّ برَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ»[128]، يفعلُ [ما يُريدُ، ويَحكُمُ ما يَشاءُ][129]، هذا الذي [فَطَرَنا اللهُ][130]

(١٢٠) في الأشباه والنظائر (٣/١٥٢) ونسخة الظاهرية قبل ما بين الحاصرتين: «إنَّما يُقالُ»

(١٢١) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٢، ونسخة الظاهرية: «الرَّحمة التي».

(١٢٢) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل مكرَّرٌ.

(١٢٣) الأفرادُ: كبار الناس.

(١٢٤) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٢: «الشَّرعُ».

(١٢٥) ما بين الحاصرتين ليسَ في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٢.

(١٢٦) في نسخة الظاهرية.. «فيتحجرَّون».

(١٢٧) الزخرف: ٣٢

(١٢٨) البقرة: ١٠٥

(١٢٩) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٢ ونسخة الظاهرية: «ما يشاء ويَحْكمُ ما يُريدُ»

(١٣٠) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٢ ونسخة الظاهرية: «فطرنا اللهُ عليه».

[لاعتقادِهِ][131] وإيّاه نَسْأَلُ التَّوْفيق عليه بمنّه وكرمه.

وَهٰذا الوَجهُ يُمكنُ الجوابُ عَنْهُ بأنّه كما جازَ تخصيصُ الخطاب بالغُفرانِ [للمسلمين][132] على سبيلِ التَّرْغيبِ، كذلك يَجوزُ تَخصيصُ المطرِ الذي هو سَبَبُ الأرزاقِ بهم ترغيباً في الإحسانِ.

(٤) الرابع: أَنَّكَ لو قُلتَ: إنَّ مَطَرَ اللهِ قريبٌ، لوجدتَ هذه الإضافة تمجُّهُا الأسماعُ [فَتنبو][133] عنها الطباعُ، بخلافِ [إنَّ رَحمةَ اللهِ قريبٌ][134]، فدَلَّ على أنَّه لَيْسَ بمنزلتِهِ في المعنى.

وهذا الوَجْهُ يمكنُ الجوابُ عَنهُ بأمرين:

أحدهما: أَنْ يقالَ: لا ندَّعي أن الرحمةَ بمعنى المطرِ، بل إنَّ مجموعَ رحمةِ اللهِ استُعملَ مراداً به المطرُ.

والثاني: أَنَّ المطَرَ معلومٌ أَنَّه من جهةِ [الله][135] فإضافَتهُ إليهِ كأنَّها غَيرُ مُفيدةٍ، بخلافِ قولِكَ: رَحمَةُ اللهِ، فإنَّ الرحمَةَ عامَّةٌ، فإنَّ للعباد رَحمةً خَلَقها اللهُ ـ سُبحانهُ ـ يتراحمونَ بها بَينهُم، فإذا أُضيفت الرَّحْمَةُ إليه ـ سُبحانَهُ ـ أَفادَ أنَّهُ لَيْسَ المَقصودُ الرحْمَةَ المُضافَةَ إلى العبادِ.

ونظيرهُ أَنَّكَ تقول: كلامُ اللهِ، لأنَّ الكلامَ عامٌّ ولا تقولُ، قرآنُ اللهِ، لأنَّهُ خاصٌّ بكلام الله ـ سبحانهُ ـ والإنصافُ أَنْ يُقالَ في هذا

(١٣١) في الأشباه والنظائر: ١٥٢/٣ ونسخة الظاهرية: «منْ حُسنِ الاعتقاد»
(١٣٢) في الأشباه والنظائر: ١٥٢/٣ ونسخة الظاهرية: «بالمحسنين».
(١٣٣) في الأشباه والنظائر: ١٥٢/٣ ونسخة الظاهرية: «وتنبو».
(١٣٤) في الأشباه والنظائر: ١٥٢/٣ ونسخة الظاهرية: «إن رحمةَ الله».
(١٣٥) في الأشباه والنظائر: ١٥٢/٣ ونسخة الظاهرية: «الله سُبحانهُ».

القول: [لايَخلو][136] أمرُ [هذا القائِلِ][137] مِنْ أمرينِ ، وذَلكَ لأنَّهُ إمَّا أَنْ يَدَّعيِ أَنَّ الرَّحمَةَ لفظٌ مُشتَرك بينَ المطر وغيره، [أو يَدَّعي أنَّه موضوع لغير المَطرِ بالأصالةِ، أَو أَنَّه موضوع للمطر بالأصالة، كما أَنَّهُ موضوعٌ لِغَيرِهِ بالأصالةِ، ثَمَّ تُجُوِّزَ بهِ عَنِ الرَّحمَةِ][138].

فَإنِ ادُّعِي الأوّل فَقَدْ يُمنعُ [ذلك][139] بأنَّ الذهنَ إنَّما يتبادَرُ عِندَ إطلاقِ الرحْمةِ إلى غيرِ المطرِ، والمُشتركُ إنَّما حَقُّهُ أنْ يكون على الاحتمالِ بالنسبة إلى معنيَيْهِ أو معانيهِ، لا يكونُ أحدُهُما أولى من غيرِه؛ وإنَّما يَتَعينُ المرادُ بالقرينةِ ثُمَّ إنَّا لا نَجدُ أَهلَ اللغةِ حَيثُ يتكلمونَ على الرحمةِ يقولونَ: ومن معانيها المَطرُ، فلو كانَتْ موضوعةً لَهُ لَذكَروها كما يَذْكُرونَ معاني المشترِك.

وإنِ ادَّعى الثاني فَيَلْزَمُهُ أنْ [يجيزَ][140] في فَصيحِ الكلام: أرضٌ مُخضرٌّ، وسماءٌ مُرتَفِعٌ، ورَحمةٌ واسعٌ، ويقولَ: أَرَدْتُ بالأرضِ المكانَ، وبالسَّماءِ السَّقْفَ، وبالرَّحمَةِ الإحسانَ، وهذا ما لا يَقولُ به أَحدٌ من النحويينَ، وإنَّما يقعُ ذلك في الشِّعرِ، [وفي نادِرٍ مِنَ الكلام][141]،

---

(136) في الاشباه والنظائر: 152/3 ونسخة الظاهرية: «إنَّهُ لا يخلُو»

(137) في الأشباه والنظائر: 153/3 ونسخة الظاهرية: «قائله»

(138) في الأشباه والنظائر: 153/3: «وأنّه موضوع بالأصالة للمطر كما أنّه موضوعٌ لغيره بالأصالة، أو يدّعى أنّه موضوع لغيره بالأصالة أو أنّه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة، ثَمَّ تُجُوِّز به عن الرحمة». وفي نسخة الظاهرية: «وأنّه موضوع بطريق الأصالة للمطر، كما أنه موضوعٌ لغيره بالأصالة، أو يدَّعى انَّه موضوعٌ لغير المطر بطريق الأصالة، ثم يتجوز به عن الرحمة».

(139) ما بين الحاصرتين ليس في الأشباه والنظائر: 153/3.

(140) في النسخة الأصل (يَجد)، والصوابُ ما أثبتناهُ كما في الأشباه والنظائر: 153/3 ونسخة الظاهرية.

(141) في نسخة الظاهرية: «أوْفى نادر الكلام»

وما هذهِ سبيلُهُ لا يُخرَّجُ عَلَيهِ كتابُ اللهِ ـ تعالى ـ الذي نَزَلَ بأفصحِ اللغاتِ وأرجحِ العِباراتِ وألطفِ الإشارات.

فإنْ قُلتَ: فإنِّي أجدُ في كلامِ كثيرٍ مِنَ المفسِّرين ـ رضي اللهُ عنهمُ ـ تَخريجَ آياتٍ من التنزيل على مِثلِ ذلكَ، كما قالوا في قوله [تعالى][(١٤٢)]: «وإذا حَضَرَ القِسمَةَ»[(١٤٣)]، ثمَّ قالَ تعالى: «فارزُقوهُمْ منهُ»[(١٤٣)]، [فَلِم][(١٤٤)] جازَ حملاً على معنى القِسمةِ، وهو المقسومُ؟ قلتُ: الذي عليهِ أَهلُ التحقيقِ أن الضميرَ عائدٌ على (ما) مِنْ [قوله][(١٤٥)]: [«مِمَّا تَرَك»[(١٤٦)]]، [أي: فارزقوهم منَ الذي تَرَكَهُ الوَالدانِ على أنَّ القسمَ والقسمةَ][(١٤٧)] واقعانِ في العربيَّةِ على المقسوم وُقوعاً كثيراً؛ فلا يمتنع عَودُ الضمير على القِسمةِ مُذكراً، يَدُلكَ على ذلكَ قَوْلهُ [تعالى][(١٤٨)]: «وَنَبئهُم أنَّ الماءَ قِسمةٌ بينهمْ»[(١٤٩)] أي: مَقسومٌ بَينهم.

واعلمْ أنَّـهُ لا [يبعـدُ أَنْ][(١٥٠)] يقـالَ: إنَّ التـذكيرَ في قـولـه

---

(١٤٢) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣ ونسخة الظاهرية: (سبحانهُ).

(١٤٣) النساء: ٨

(١٤٤) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣: «أَنَّهُ» والصوابُ ما في النسخة الأصل،وفي نسخة الظاهرية: «فلو»

(١٤٥) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣: «قوله تعالى»،وفي نسخة الظاهرية: «سبحانهُ»

(١٤٦) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣، ونسخة الظاهرية «مِمَّا ترك الوالدان».

(١٤٧) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣: «على أنَّ القسم والقسمةَ».

(١٤٨) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣: ونسخة الظاهرية «سبحانه».

(١٤٩) القمر: ٢٨

(١٥٠) في الأشباه والنظائر: ١٥٣/٣ ونسخة الظاهرية «لا بُعْدَ في أنْ».

[تعالى][151] : [« إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ[152] »][153] لمجموع أُمورٍ من الأُمورِ التي قدَّمناها.

فَنقولُ: لَمَّا كان المضافُ يكتسبُ مِنَ المضاف إليه التذكير، وهي مُقارِبَةٌ للرُّحم في اللفظ، وكانتِ [الرحمة][154] بمعنى المَطرِ، [وكانَ][155] (قريبٌ) على صيغةِ (فَعيلٍ) و (فعيلٌ) الذي بمعنى (فاعل) قد يُحملُ على (فعيل) بمعنى (مَفعول)، جاز التذكير، وليس هذا نقضاً لما قدَّمْناهُ؛ لأنَّه يَلزمُ مِن انتِفاءِ اعتبارِ شيءٍ مِنْ هذه الأُمور مُستَقِلاًّ انتفاءُ اعتبارِهِ مَعَ غيرِه.

هذا آخرُ ما تحرَّر لي في هذه الآية [الشريفة][156] واللهُ تعالى [أَعلَمُ][157]، (والحمد للهِ ربِّ العالمينَ، وصَلى الله على سيدنا محمدٍ وآلهِ وَصَحبهِ، وسَلَّم تسليماً كثيراً دائماً إلى يومِ الدين][158].

« [انتهى] »[159] [160].

---

(151) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣ ونسخة الظاهرية: « سبحانه ».

(152) الأعراف: ٥٦

(153) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣ (قريبٌ)

(154) بعد ما بين الخاصرتين في نسخة الظاهرية: (الرحمةُ هنا »

(155) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣: « وكانت »

(156) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣: « الكريمة »

(157) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣: « أعلَمُ بغيبه ».

(158) ما بين الحاصرتين ليس في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣، وهو في نسخة الظاهرية مطموس.

(159) في الأشباه والنظائر: ٣/١٥٣: « انتهى كلام ابن هشام ». وهو ليس موجوداً في نسخة الظاهرية.

(160) لعلَّ الوجهَ الرابع عشر الذي أغفلته النسخةُ الأصل ونسخة الأشباه والنظائر ونسخة الظاهرية هو: أنَّ (قريبٌ) مَصدرٌ من باب المصادرِ التي جاءت على (فعيل) نحو: النقيق، والصهيل وغيرهما، والمصدر يصحُ أن يُخبرَ به عن المَذكر والمؤنث ومثَنَّيْيهما وجمعَيْهما، وقيل إنَّ تأنيث المصدر غير حقيقي، وهو قول الجوهري، وهو ليس بجيِّدٍ عند أبي حيَّان (انظر البحر المحيط: =

٣١٣/٤) الاّ مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخّرَ فالتأنيثُ واجبٌ نحو: الشمسُ طالعةٌ، فلا يصحّ أن يقال (طالعٌ) في مثل هذا إلاّ في ضرورة الشعر.

انظر: حاشية الشهاب: ١٧٥/٤-١٧٦، تفسير أبي السعود: ٢٣٣/٣، البحر المحيط: ٣١٣/٤.

وممّا أُنثَ فيه الفعل مع المصدر قراءة نعيم بن ميسرة: «لا تَحلُّ لكم أنْ ترثوا النساء كرْهاً» النساء: ١٩.

انظر في ذلك البحر المحيط: ٢٠٢/٣، مختصر في شواذ القرآن: ٢٥.

وقراءة ابن سيرين وابن عُمر السابقة: «لا تَنفعُ نفساً إيمانُها» الأعراف: ١٥٨.

وانظر شاهدين آخرين: الأعراف: ٢٣، الشعراء: ١٩٧.

ومما جاء من هذه المسألة في الشعر قولُ الأبيرد اليربوعي (الطويل):

فإنْ تكُن الأيامُ فرّقنَ بيننا فقدْ عَذرَتنا في صحابتِهِ العُذرُ

فأنث الفعل (عذَر) لكون الفاعل مصدراً.

انظر: إعراب القرآن: ٥٩٤/١، تفسير القرطبي: ١٤٩/٧، ونُسِبَ في لسان العرب للأخطل، وهو ليس موجوداً في ديوانه.

وقول حاتم الطائي (الطويل):

أماويَّ قَد طالَ التّجنُبُ والهجرُ وَقد عَذرَتني في طلابكُمُ العُذرُ

انظر: أمالي الزجاجي: ١٠٨، ديوان حاتم ١١٨.

ومن ذلك قولُ لبيد بن أبي ربيعة: (الكامل)

فَمضَى وَقدَّمَها وكانتْ عادَةً مِنهُ إذا هي عَرّدَت إقدامُها

فأنثَ الإقدام لأنّه بمعنى التقدمة.

انظر سر صناعة الاعراب: ١٤/١، لسان العرب (عرد) الخصائص: ٧٠/١، ٤١٥/٢، الأمالي الشجرية: ١٣٠/١

وقولُ الآخر: (الطويل)

أتهجُرُ بيتاً بالحجاز تَلَفَّعَتْ به الخوفُ والأعداءُ أم أنتَ زائرُه

انظر سر صناعة الاعراب: ١٥/١، لسان العرب (خاف)

وهناك قولٌ آخرَ أهمله ابن هشام في هذا المُصنَّف، وهو قولُ أبي عُبيدة (مجاز القرآن: ٢١٦/١): «هذا موضعٌ يكونُ في المؤنثِ والثنتين والجمع منها بلفظٍ واحدٍ، ولا يدخلون فيها الهاء لأنَّه ليسَ بصفةٍ ولكنه ظرفٌ لَهُنَّ، ومَوضعٌ، والعَربُ تفعَلُ ذلك في (قريب) و (بعيد)... فإن جعلوها صِفةً في معنى مُقتربة قالوا: هي قريبَةٌ، وهما قريبتان، وهُنَّ قريباتٌ».

ولقد خطأ الأخفش هذا المذهب، لأنّه لو كان كما مرَّ لَوَجبَ نصب (قريب) في الآية كقولنا: إنَّ زيداً قريباً منك.

والمسألة جائزةٌ عند أبي حيان (البحر المحيط: ٣١٣/٤) لأنَّ العَرَب قد اتسعوا في الظروف، فوجوب النصب مُقَيَّد ببقاء الظرف على الظرفية ولم يُتَّسعُ فيهِ، والظاهر عندَهُ عدم تقييد قرب الرحمة من المُحسنين بزمانٍ، لأنها قريبةٌ منهم مطلقاً.

انظر أيضاً تفسير القرطبي: ٧/٢٢٧.

وذكر أبو جعفر النَحّاس (إعراب القرآن: ٦١٩/١) أنَّ سيبويه أجازَ مثل ما ذهب إليه أبو عبيدة على بُعدٍ، ولكنَّ هذا البُعدَ الذي ذكره أبو جعفر النحاس لم يُصرح به سيبويه (الكتاب: ٤٠٧/١): «اعلَمْ أنْ هذه الأشياءَ كلّها تكون أسماءً غيرَ ظروفٍ بمنزلةِ زيدٍ وعمرو، سمعنا من العَربِ مَنْ يقول: دارُكَ ذاتُ اليمينِ...»

ومما استشهد به سيبويه قولُ لبيدٍ (الكامل):

فَغَدتْ كِلا الفَرجَينِ تَحسِبُ أنّهُ　　مَولى المخافَةِ خَلْفُها وأمامُها

انظر: الكتاب: ٤٠٧/١، شرح القصائد السبع: ٥٦٥، شرح المفصل: ٤٤/٢، ١٢٩، إعراب القرآن: ٦١٨/١، إصلاح المنطق: ٧٧.

ومما استشهد بِهِ أبو عُبيدَة قول الشاعر (الوافر):

فَإنْ تُمسِ ابْنةُ السَهميِّ منّا　　بعيداً لا نُكَلِّمُها كلاما

وقول الشَنفرى (الوافر):

تُؤرقني وَقَدْ أمستْ بعيداً　　وأصحابي بِعَيْهَمَ أو تَبالَهْ

ويمكن أن يكون هذا الوجه محمولاً على قول الفراء السابق.

وهناك وَجهٌ آخر أغفلهُ ابنُ هشام في هذه المسألة أيضاً، وهو أنَّ (قريبٌ) ذكّر حملاً على أنَّ تأنيث الرحمة غير حقيقي، وهو قول الجوهري (انظر البحر المحيط: ٣١٣/٤).

ولَقدْ رُدَّ هذا الوَجهُ لأن جوازه مقيدٌ بكون الفعل العامل في المؤنث غير الحقيقي مقدَّماً، أمَّا إذا كان مؤخراً فلا يجوز إلا التأنيث، وقيل إنَّ ذلك جائز في ضرورة الشعر، وأجاز ابن كيسان ترك التاء في النثر أيضاً (انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٨/١).

الفهارس العامة

(١) فهرس المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشي
(٢) فهرس الآيات القرآنية
(٣) فهرس الحديث النبوي الشريف.
(٤) فهرس الأشعار
(٥) فهرس الأعلام
(٦) فهرس الموضوعات



فهرست المراجع والمصادرِ الوارِدِ ذكرُها في الحواشي

أوّلاً: المخطوط:

(١) اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام الأنصاري، المملكة العربية السعودية ـ الإحساء.

(٢) رِسالة في إعرابِ بعضِ الكلماتِ، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (١٢٨ نحو)

(٣) رسالة في التنازع، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٤٦٩ نحو).

(٤) رسالة في (كادَ) وأخواتِها، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو).

(٥) رسالة في معاني حروف النحو، ابن هشام الأنصاري، دارُ الكتب المصرية (٦٩٧ نحو).

(٦) شرح الجمل للزجاجي، ابن هشام الأنصاري، المكتبة الأحمدية، حلب (٩٧٦).

(٧) شرح اللب، منسوب إلى ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية (١٧٧٧ عام، ١٧٦٧ عام).

(٨) المباحث المرضية المتعلقة بـ (مَنْ) الشرطية، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٧٣٠ مجاميع، ٤٥٩ مجاميع)، دار الكتب الظاهرية بدمشق (٦٩٤٤ عام).

(٩) مسائل وأجوبتها في النحو، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية بدمشق (١٠٩٨٢).

(١٠) مسألة مِن إملاء ابن مالك على قوله تعالى: «إنَّ رَحمة اللهِ قريبٌ من المحسنين»، دار الكتب الظاهرية بدمشق (١٥٩٣).

(١١) مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٩٢٩ هـ، ٩٩٣٣ نحو).

(١٢) موقد الأذهان وموقظ الوسنان، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية بدمشق (١٠٥٤٥).
(١٣) نبذة من قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري دار الكتب الظاهرية (١٠٣٧٣ عام، ١٠٤٥٠ عام، ١٠١٠٦ عام)

ثانياً المطبوع:

(١) أخبار النحويين البصريين، السيرافي: نشره كرنكو، الجزائر، ١٩٣٦م.
(٢) الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبعة الترقي - دمشق، ١٩٧١م.
(٣) إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
(٤) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥
(٥) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.
(٦) الأعلام، الزركلي، مصر، ١٩٥٤م.
(٧) أعيان الشيعة، العاملي، دمشق، ١٣٥٣هـ.
(٨) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الطبعة الرابعة، دار الثقافة - بيروت، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
(٩) الألغاز النحوية، ابن هشام الأنصاري، النجف، ١٩٦٧م.
(١٠) أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٢ هـ.
(١١) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، حيدر أباد، ١٣٤٩هـ.
(١٢) إنباه الرواة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، دار الكتب - مصر، ١٣٦٩هـ.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، ١٣٨٠ هـ.
(١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧م.
(١٥) الإيضاح في شرح المفصَّل، ابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني - بغداد.
(١٦) إيضاح المكنون في ذيل كشف الظنون، استانبول، ١٣٦٤ هـ.
(١٧) البحر المحيط، أبو حيَّان النحوي، الناشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض.
(١٨) البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
(١٩) بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٦٥م.
(٢٠) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، وزارة الثقافة، القاهرة ١٩٧٠م.
(٢١) تاج العروس، الزَّبيدي، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت.
(٢٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصر، ١٣٥٧هـ.
(٢٣) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن الفضل ابن محمد التنوخي المعري، تحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
(٢٤) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
(٢٥) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٢٦) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين - النجف.

(٢٧) تذكرة الحفاظ، الذهبي، تصحيح عبدالرحمن المعلمي، حيدر اباد، ١٣٧٥هـ.
(٢٨) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
(٢٩) تفسير أبي السعود، أبو السعود، الناشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٣٠) تفسير الطبري، الطبري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣٢٨ هـ.
(٣١) تفسير القرطبي، القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م.
(٣٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٣٣) الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد شريف سعيد الزيبق، دمشق، مطبعة الملاَّح، ١٩٦٨م.
(٣٤) جمهرة اللغة، ابن دريد، طبعة جديدة بالأوفست، مكتبة المثنى ـ بغداد.
(٣٥) حاشية الأمير على مغني اللبيب، طبعة عيسى البابي الحلبي الأولى.
(٣٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
(٣٧) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر ـ تركيا.
(٣٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٣٩) حسن المحاضرة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي، مصر، ١٩٧٨م.
(٤٠) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الميرية ببولاق.
(٤١) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت.
(٤٢) دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الثالثة، مصر، ١٩٣٣.
(٤٣) الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، كردستان بالجمالية، ١٣٢٨ هـ.
(٤٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني مصر، ١٩٦٦م.
(٤٥) ديوان الأعشى، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية القاهرة، ١٩٥٠م.
(٤٦) ديوان امرئ القيس، بيروت للطباعة والنشر

(٤٧) ديوان حسان بن ثابت، شرح البرقوقي، الرحمانية، ١٣٤٧ هـ.
(٤٨) ديوان ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م
(٤٩) ديوان العجاج، تحقيق عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت، ١٩٧١م.
(٥٠) ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق إحسان عبَّاس، الكويت، ١٩٦٢م.
(٥١) ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢م.
(٥٢) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.
(٥٣) ديوان الهذليين، الدار القومية - القاهرة، ١٩٦٥م.
(٥٤) رصف المباني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م. مطبعة زيد بن ثابت.
(٥٥) روضات الجنات، الخوانساي، طهران، ١٣٦٧ هـ.
(٥٦) سنن أبي داود، راجعه وضبط أحاديثه محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء السنة النبوية.
(٥٧) سنن الترمذي مع الجامع الصحيح. أشرف على طبعه عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبدالمحسن الكتبي، مطبعة الفجالة الجديدة.
(٥٨) سنن ابن ماجة، ابن ماجة مطبعة الاستقلال بالقاهرة.
حققه محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٥٩) سُنَنَ النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨.
(٦٠) شذرات الذهب، العماد الحنبلي، مصر، ١٣٥١ هـ.
(٦١) شرح بانت سعاد، ابن هشام الأنصاري، الميمنيّة، ١٣٢١ هـ.
(٦٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
(٦٣) شرح ديوان امرىء القيس، تأليف حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، مطبعة الاستقلال بالقاهرة.

(٦٤) شرح الشافية، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م.
(٦٥) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
(٦٦) شرح شواهد المغني، السيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي.
(٦٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة، ١٣٨٤ هـ.
(٦٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.
(٦٩) شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون.
(٧٠) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.
(٧١) شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.
(٧٢) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق د. هادي نهر، ١٩٧٧م ـ ١٣٩٧ هـ. مطبعة الجامعة ـ بغداد.
(٧٣) شرح المفصل ابن يعيش، محمد منير، ١٩٢٨م.
(٧٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٥٧، مصر.
(٧٥) صحيح البخاري، البخاري، دار إحياء الكتب العربية.
(٧٦) صحيح مسلم، مسلم، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح.
(٧٧) ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠

(٧٨) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام وزميله، منشأة المعارف بالاسكندرية.
(٧٩) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، الطبعة الثانية.
(٨٠) طبقات الشافعية، السبكي، تحقيق محمود محمد، مصر، ١٩٦٤م.
(٨١) طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان بالنجف، ١٩٧٤م.
(٨٢) طبقات النحويين واللغويين، الزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣ك.
(٨٣) العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، ضبط أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨-١٩٥٣م.
(٨٤) فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه، بيروت - بغداد - القاهرة، ١٣٨٢ هـ.
(٨٥) فهرست المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامَّة، بغداد، مطبعة العاني.
(٨٦) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية - النحو، وضعته أسماء الحمصي، دمشق، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
(٨٧) الكتاب، سيبويه، بولاق - مصر، ١٩١٦م
(٨٨) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامَّة.
(٨٩) الكشاف، الزمخشري، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م
(٩٠) كشف الظنون، حاجي خليفة، استانبول، ١٩٤١م.
(٩١) لسان العرب، ابن منظور، دار بيروت - دار صادر ١٩٥٥ - ١٩٥٦م.
(٩٢) مجاز القرآن، أبو عبيدة، علق عليه محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت.
(٩٣) مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م.
(٩٤) مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، ١٩٧١م.
(٩٥) مجلة كلية اللغة العربية، بغداد، عدد: ١٦، ١٩٧٢م

(٩٦) مجلة المورد، بغداد، عدد: ٣، ١٩٧٤م.
(٩٧) المختصر، أبو الفدا، الحسينية، مصر، ١٣٢٥هـ.
(٩٨) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع في القراءات السبع، ابن خالويه، عنى بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية مصر، ١٩٣٤م.
(٩٩) المخصص، ابن سيده، تحقيق الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ.
(١٠٠) المدارس النحوية، شوقي ضيف، مصر، ١٩٦٨م.
(١٠١) المذكر والمؤنث، الفرّاء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة التراث، ١٩٧٥م.
(١٠٢) المذكر والمؤنث، أبو العباس المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وزميله، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
(١٠٣) المذكر والمؤنث، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٧٨م.
(١٠٤) مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، ١٩٧٤م.
(١٠٥) مرآة الجنان، اليافعي، حيدر اباد، ١٣٣٧هـ.
(١٠٦) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه
(١٠٧) المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
(١٠٨) المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري تحقيق د. علي البواب، ١٩٨٤م.
(١٠٩) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
(١١٠) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السوّاس، دمشق، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

(١١١) المعارف، ابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مطبعة مصر، ١٩٦٠م.
(١١٢) معاني القرآن، الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
(١١٣) معاني القرآن، الأخفش، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
(١١٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
(١١٥) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المأمون مصر، ١٣٥٥ هـ.
(١١٦) معجم المؤلفين، كحّالة، دمشق، ١٩٥٧
(١١٧) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وزميله، دار الفكر، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٧٩م.
(١١٨) مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وزميله، دار الكتب الحديثة مصر.
(١١٩) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، عيسى الحلبي، ١٣٦٦هـ، مصطفى الحلبي، ١٣٨٩هـ.
(١٢٠) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٨هـ.
(١٢١) مقدّمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٠٠م.
(١٢٢) المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
(١٢٣) النجوم الزاهرة، ابن تغري بردى، دار الكتب - مصر، ١٣٤٨هـ.
(١٢٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. ابراهيم السامرّائي، الناشر مكتبة الأندلس - بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م.
(١٢٥) هدية العارفين، اسماعيل باشا، استانبول، ١٩٣١م.

(١٢٦) همع الهوامع، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، البحوث العلمية ـ الكويت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٥م.



فهرس الآيات القرآنية في المتن والحواشي



فَهْرِس الحديث النبوي الشريف والأثر

فهرس الأشعار في المتن والحواشي

فهرس الأعلام في المتن والحواشي



فهرس الموضوعات ومحتويات الكتاب

الفهارس العامة: